



منظمة العمل العربية
البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية
جنيف

تقرير عن نتائج أعمال
الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي
(جنيف، يونيو / حزيران 2015)

- القسم الأول: نتائج أعمال المجموعة العربية المشاركة في المؤتمر.

- القسم الثاني: نتائج أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي

المحتويات

الصفحة	الموضوع
4	* تقديم من المدير العام لمنظمة العمل العربية
6	<u>القسم الأول</u> : نتائج أعمال المجموعة العربية المشاركة في الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي :
7	1 - الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربي
16	2 - الاجتماع التنسيقي السنوي بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف.
18	3 - اجتماع لجنة الصياغة لإعداد ملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى
19	4 - اجتماع لجنة التنسيق العربية
22	5 - الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.
25	6 - نشاط سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية على هامش أعمال الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي
27	<u>القسم الثاني</u> : نتائج أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي :
28	(1) مقدمة
35	(2) تنظيم وافتتاح أعمال المؤتمر:
37	(3) البند الأول: تقارير مجلس الإدارة والمدير العام
42	(4) البند الثاني: البرنامج والموازنة 2016-2017 ومسائل أخرى
45	(5) البند الثالث: تطبيق الاتفاقيات والتوصيات
50	(6) البند الرابع: المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق فرص عمل
54	(7) البند الخامس: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم
57	(8) البند السادس: المناقشة المتكررة بشأن الهدف الاستراتيجي المتعلق بالحماية الاجتماعية (حماية العمل) بموجب إعلان منظمة العمل الدولية 2008 بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة

المرفقات

- كلمة سعادة السيد/ فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية في الجلسة العامة للمؤتمر.
- كلمة معالي السيدة/ هند صبيح براك الصبيح – وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية (الكويت) باسم المجموعة العربية.
- كلمة سعادة السيد / فايز المطيري في الملتقى التضامني مع عمال وشعب فلسطين والاراضى العربية المحتلة الاخرى.
- ملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

تقديم:

في إطار تحقيق أهداف منظمة العمل العربية في مجالات العمل والعمال في البلدان العربية والدفاع عن المصالح العربية في المحافل الدولية وبوجه خاص في دورات مؤتمر العمل الدولي المتعاقبة وذلك من خلال العمل المتواصل على دعم وتعزيز التنسيق والتعاون البناء القائم بين أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية من أجل إيجاد توافق ورؤية عربية مشتركة حول الموضوعات المطروحة على جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي والتي تدخل ضمن أولويات واهتمامات واحتياجات المنطقة العربية في مجالات العمل والعمال في المرحلة القادمة، فإنه يسعدنا أن نضع أمام أطراف الإنتاج ومختلف الجهات العربية ذات العلاقة بقضايا العمل والتنمية الشاملة والمستدامة في الوطن العربي هذا التقرير حول اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية المشاركة في الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 والتي نظمتها منظمة العمل العربية بالإضافة إلى أبرز النتائج والاستنتاجات التي اعتمدها المؤتمر في دورته العادية الحالية.

وقد تم من خلال مكتب البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف و في وقت مبكر اتخاذ جميع الترتيبات والإجراءات التنظيمية واللوجستية لعقد اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية من حيث المواعيد والأماكن وجدول أعمال الاجتماعات والوثائق الخاصة بها بهدف تسهيل وتفعيل مشاركة الوفود العربية في الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015.

ويتكون هذا التقرير من قسمين:

القسم الأول:

يتضمن القسم الأول استعراض البنود الواردة على جدول الأعمال والتي تمت مناقشتها في الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية وكذلك اجتماعات اللجان المنبثقة عنها وما تم التوصل إليه من استنتاجات وتوصيات توافقية تمثل الموقف العربي المشترك بشأن الموضوعات والقضايا التي تدخل ضمن اهتمامات المجموعة العربية ولعل من أبرز هذه النتائج موافقة المشاركين بالإجماع على المقترح الذي قدمته معالي السيدة/ هند صبيح براك الصبيح وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية بدولة الكويت ورئيسة المجموعة العربية بشأن إلقاء كلمة أمام المؤتمر باسم المجموعة العربية حيث تم تكليف معاليها بإعداد وإلقاء كلمة تعبر عن مشاغل وتطلعات واحتياجات الوطن العربي في مجالات العمل والعمال وقضايا التنمية المستدامة وهذه بادرة محل ترحيب تساعد على توحيد الكلمة العربية (مرفق نسخة من كلمة المجموعة العربية). إضافة إلى نتائج اجتماع لجنة الصياغة التي توصلت إلى وضع الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة والتي تم ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية حيث تم تسليم نسخة منها إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي وتعميمها على المشاركين في المؤتمر.

كما يتضمن هذا القسم استعراض أبرز فعاليات الملتقى الدولي المتميز للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ومعرض التراث الفلسطيني المصاحب له مع التعبير عن ارتياحنا لما تحقق من أهداف لهذا الملتقى الذي تنظمه منظمة العمل العربية في كل سنة على هامش اجتماعات مؤتمر العمل الدولي.

أيضا يحتوي هذا القسم على نتائج الاجتماع التنسيقي الدوري بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف والاجتماعات الأخرى التي تحرص المنظمة على عقدها مع الوفود العربية والإقليمية والدولية من أجل مزيد من التنسيق والتعاون معها.

القسم الثاني:

يتضمن القسم الثاني ملخص عن أهم الموضوعات المطروحة للنقاش والفعاليات التي شهدتها الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 وأبرز النتائج والقرارات الصادرة عنها، مع العلم بأن هذه الدورة شهدت تطبيق بعض الخيارات والتعديلات بشكل تجريبي على سير أعمالها وذلك بناء على قرار الدورة 323 لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (جنيف، مارس/ آذار 2015).

وبالإضافة إلى الموضوعات الهامة التي تم عرضها للمناقشات مثال تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول المبادرة المئوية بشأن مستقبل العمل ضمن موضوعات الساعة على المستوى الدولي وتطبيق معايير العمل، والقطاع غير المنظم والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والحماية الاجتماعية، تميزت الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي بما يلي:

- حضور ومشاركة مكثفة من الوفود العربية في مختلف اللجان المنبثقة عن المؤتمر في إطار من التوافق العربي.
- حضور عدد من كبار الشخصيات كضيوف شرف من أبرزها رؤساء كل من فرنسا وبنما وصاحب جائزة نوبل للسلام 2014 والذين خاطبوا المشاركين في المؤتمر في جلسات خاصة إضافة إلى عقد قمة عالم العمل بتاريخ 2015/06/11.

ونغتتم هذه المناسبة لعرب عن الشكر والتقدير إلى جميع الوفود العربية المشاركة في هذه الدورة على ما بذلوه من جهود لدعم المطالب العربية وفق احتياجات البلدان العربية في المرحلة القادمة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

فايز المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

القسم الأول

نتائج أعمال المجموعة العربية

المشاركة في مؤتمر العمل الدولي

الدورة 104 - 2015

الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية
الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015
جنيف، الأحد 31 مايو/ أيار 2015

كما جرت العادة لتنظيم دورات مؤتمر العمل الدولي فقد تم تخصيص اليوم الذي يسبق حفل الافتتاح لعقد اجتماعات الفرق الثلاثة (حكومات - أصحاب عمل - عمال) واجتماعات المجموعات الإقليمية ومنها المجموعة العربية . وبناء على قرار الدورة 42 لمؤتمر العمل العربي (الكويت، أبريل / نيسان 2015) المتعلق بذاكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي (1-13 يونيو/ حزيران 2015) عقدت منظمة العمل العربية الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية بأطراف الإنتاج الثلاثة المشاركين في الدورة الحالية لمؤتمر العمل الدولي وذلك يوم الأحد **الموافق 31 مايو/ أيار 2015** بمقر منظمة العمل الدولية بجنيف بهدف تسهيل وتفعيل مشاركة الوفود العربية من خلال دعم التنسيق والتعاون فيما بينها وإيجاد رؤية عربية توافقية واضحة بشأن الموضوعات المطروحة على جدول أعمال المؤتمر وفق تطلعات واحتياجات المنطقة العربية في المرحلة القادمة.

شارك في أعمال هذا الاجتماع نحو 200 شخصا من رؤساء وأعضاء الوفود العربية وعدد من وزراء العمل والشؤون الاجتماعية العرب وكذلك عدد من السفراء العرب بجنيف بالإضافة إلى وفد منظمة العمل العربية برئاسة سعادة المدير العام السيد فايز المطيري، وتولت منظمة العمل العربية الأمانة الفنية لاجتماعات وأنشطة المجموعة العربية. وتم تزويد المشاركين في الاجتماع بالوثائق التي أعدتها منظمة العمل العربية في إطار الإعداد والتحضير للدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 وهي:

- تقرير يتكون من جزئين: يتناول الجزء الأول اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية والموضوعات التي تدخل ضمن اهتماماتها ويتضمن الجزء الثاني معلومات أساسية عن سير أعمال الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 وملخص للتقارير المطروحة للنقاش ضمن جدول أعمال المؤتمر.

- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري وفي جنوب لبنان (باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية)

- مشروع ملاحظات المجموعة العربية حول تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي للمؤتمر بشأن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة.

- دليل إرشادي للدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015.

- دليل لمدينة جنيف

جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

البند الأول: المسائل الإجرائية

رئاسة المجموعة العربية وتشكيل لجنة التنسيق ولجنة الصياغة.

البند الثاني: رئاسة الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 والمناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر.

البند الثالث: ضيوف شرف الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015.

البند الرابع: متابعة تنفيذ قراري مؤتمر العمل الدولي لعامي 1974، 1980

(أ) بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارساتها التعسفية والعنصرية وانتهاكها الحريات والحقوق النقابية، وكذلك أثار الاستيطان الإسرائيلي على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

(ب) عقد ملتقى دولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين على هامش أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015.

البند الخامس: التوسع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية.

البند السادس: التعاون التقني والفني لصالح الدول العربية .

البند السابع: الإصلاح الداخلي وحصّة التوظيف العربية في منظمة العمل الدولية .

البند الثامن: أولويات التنمية المستدامة لما بعد 2015 في المنطقة العربية .

البند التاسع: الموقف من التصديقات على تعديل 1986 لدستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل الأفريقي بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي .

البند العاشر: ما يستجد من أعمال

مقترح دولة الكويت المقدم من معالي الوزيرة هند صبيح براك الصبيح وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية
المجموعة العربية
- رئيس

البرنامج الزمني لاجتماعات وأنشطة المجموعة العربية

تقرر عقد اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية بأطراف الإنتاج الثلاثة المشاركة في أعمال هذه الدورة وفق مقترحات منظمة العمل العربية والإجراءات والترتيبات التنظيمية التي اتخذتها وذلك على النحو التالي :

1- الاجتماع الأول للمجموعة العربية :

- يوم الأحد 31 مايو / أيار 2015 بقاعة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي - مقر مكتب العمل الدولي بجنيف .
- الساعة 18.00 إلى الساعة 20.00 مساء .

2- الاجتماع التنسيقي الدوري بين المنظمة ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف :

- يوم الثلاثاء 2 يونيو / حزيران 2015 بالقاعة رقم (11) في قصر الأمم.
- الساعة 11.00 صباحاً .

- اجتماع لجنة الصياغة :

- يوم الثلاثاء 2 يونيو / حزيران 2015 في مكتب البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف
- الساعة 14.00 ظهراً .

3- اجتماع لجنة التنسيق :

- يوم الاثنين 8 يونيو / حزيران 2015 بالقاعة رقم (11) في قصر الأمم .
- الساعة 10.30 - 12.00 صباحاً .

4- الملتقي الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى :

- يوم الجمعة الموافق 5 يونيو / حزيران 2015 بالقاعة رقم (19) في قصر الأمم .
- الساعة 18.00 إلى الساعة 20.00 مساء .

حفل استقبال في كافيتريا سروربون في قصر الأمم عقب انتهاء الملتقي الدولي مباشرة .

افتتح سعادة السيد فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالمشاركين مع التعبير عن سعادته واعتزازه بالمشاركة في هذا الاجتماع للمرة الأولى بصفته المدير العام لمنظمة العمل العربية المنتخب في الدورة 42 لمؤتمر العمل العربي (الكويت، أبريل/ نيسان 2015). وعن ثقته الكبيرة في أن الروح التي شهدتها لدى المجموعة العربية الحاضرة سوف تنعكس عمليا على المشاركة في هذا اللقاء الدولي الكبير موضحا أن مؤتمر العمل الدولي يمثل فرصة ذهبية للمجموعة العربية لكي تثبت على أرض الواقع إنها قادرة على المشاركة بفعالية ونقل التحديات التي تواجه العرب والعالم في قطاع العمل أمام العالم من أجل تشكيل تكتل دولي لمقاومة البطالة والعمل غير المنظم والهجرة والبحث عن سبل دعم التنمية المستدامة وأيضا تقديم الحلول والمقترحات. ثم أشار إلى أنه سوف يواصل العمل بقناعة من أجل تفعيل وتقوية العمل العربي المشترك.

ودعى سعادته معالي السيدة/ هند صبيح براك الصبيح وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية بدولة الكويت لاستلام رئاسة المجموعة العربية وفق العرف باعتبارها رئيسة الدورة الاخيرة لمؤتمر العمل العربي لعام 2015.

وأقلت معالي السيدة/ هند صبيح براك الصبيح وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية بدولة الكويت ورئيسة المجموعة العربية لهذه الدورة كلمة أعربت فيها عن سعادتها البالغة لرئاسة هذا الجمع العربي الكبير وهذه الروح التي لاحظتها والتي تتسم بالرغبة في العمل الجماعي من أجل نقل صورة حضارية ولائقة بالمنطقة العربية وقالت أن دولة الكويت ستظل دائما سندا قويا لأطراف العمل العرب من حكومات وأصحاب عمل وعمال.

ثم تناول سعادة السيد فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية الكلمة من جديد حيث استعرض بقدر من التفصيل الموضوعات المطروحة على جدول أعمال هذا الاجتماع مع توضيح المواقف العربية في هذا الشأن، و تقديم المعلومات المتوفرة بشأن ضيوف الشرف وتشكيل هيئة مكتب الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 والمناصب الأخرى مبينا أبرز الشخصيات التي ستشارك في الحلقة النقاشية التي ستعقد بتاريخ 11/06/2015 ضمن قمة عالم العمل مع التأكيد على أهمية الحضور العربي المكثف لهذا النشاط.

كما استعرض سعادته الترتيبات والإجراءات التي اتخذتها منظمة العمل العربية بالتنسيق مع وزارة العمل بدولة فلسطين بشأن الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى والمعرض المصاحب للملتقى من منتوجات التراث الفلسطيني وذلك يوم الجمعة الموافق 5 يونيو/ حزيران 2015 الساعة السادسة مساء في القاعة رقم (19) بقصر الأمم، مؤكدا على أن أعضاء الوفود العربية هم أصحاب الدعوة.

هيئة مكتب المؤتمر :

- رئيس الدورة: معالي السيدة/ جونزيمي ايبفا – (لاتيفيا)
- نائب الرئيس عن الحكومات: سعادة السفير ميرومودست (تنزانيا)
- نائب الرئيس عن أصحاب العمل: السيدة/ روني غولديبرغ (الولايات المتحدة)
- نائب الرئيس عن العمال: السيد/ برنار تيب (فرنسا)
- اللجنة المالية: السيد حمزة خليف (الجزائر) رئيس ومقرر

اللجنة التنظيمية

سعادة السفيرة سجا المجالي (الأردن) رئيسة

وبالتالي تكون المجموعة العربية قد حصلت على منصيين من بين لجان المؤتمر

ضيوف الشرف:

- فخامة الرئيس فرنسوا هولند (فرنسا)
- فخامة الرئيس جون دراماتي (غانا)
- فخامة الرئيس خوان كارلوس رودرغيز (بنما)
- السيد كايلاش ستيارتي – جائزة نوبل للسلام 2014

قمة عالم العمل والحلقة النقاشية / يوم الخميس 11 يونيو 2015

الحلقة النقاشية: من الساعة 10.00 – 12.00

المتحدثون:

- كلمة افتتاحية لمعالي السيدة جونزيمي – رئيسة المؤتمر
- كلمة السيد غاي رايدر – المدير العام لمكتب العمل الدولي

المشاركون:

- الميسر: السيدة/ ليندا من قناة بي بي سي
- معالي السيد/ سي منصور – وزير العمل (السنغال)
- معالي السيد/ توماس بيريز – وزير العمل (الولايات المتحدة)
- معالي السيد/ لويس ادواردو – وزير العمل (كولومبيا)
- السيدة/ ليندا أكرومسونغ – الأمين العام للمنظمة الدولية لأصحاب الأعمال
- السيدة/ شاران بارو – سكرتير عام الاتحاد العلمي للنقابات.

جلسة خاصة : على الساعة 14.30 بعد الظهر

• كلمات ضيوف الشرف الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي

تشكيل اللجان المنبثقة عن المجموعة العربية:

1- لجنة التنسيق

تتكون هذه اللجنة من 6 أعضاء عن كل فريق وتبقى مفتوحة لمن يرغب في ذلك وتشكلت على النحو التالي:

- حكومات: العراق - لبنان - المغرب - مصر - الأردن - ليبيا

- أصحاب العمل:

السيد سعيد حمادة (لبنان) - السيد حسين زنكنة (العراق)
السيد عبد العزيز الرفاعي (البحرين) - السيدة لمى سليمان (السعودية)
السيد محفوظ ميقاطلي (الجزائر) - السيد حسن القحطان (السعودية)

- عمال: السيد خالد الزيود (الأردن) - السيد محمد وهبه الله (مصر) - السيد
غسان غصن (لبنان) - السيد أبوبكر الصديق (السودان) - السيد جعفر
خليل (البحرين) - السيد خليفة سيف الحوسني (سلطنة عمان)

2- لجنة الصياغة

تتكون هذه اللجنة من 8 أعضاء (4 عن الحكومات - 2 عن أصحاب العمل - 2 عن العمال) وتشكلت على النحو التالي:

- حكومات: السيد كاظم شمخي (العراق) - الدكتور عبد الله الرشيد (الكويت) - السيد
عبد الله الملاهي (سلطنة عمان) - السيد إبراهيم موسى (فلسطين) - السيدة
ثرية حمد فرح (السودان).

- أصحاب العمل: السيد جلال عبد الفتاح مخارزة (فلسطين) - الدكتور عبد الستار عشرة
(مصر)

- عمال: السيد محمد طيب حمارنية (الجزائر) - السيد حسين الفقهاء (فلسطين).

3 - المنسقون في اللجان الفنية:

- 1 3 لجنة تطبيق المعايير
السيد يوسف عيسى الطيب (السودان) - السيدة نرمين الشريف (ليبيا) -
السيد علي الشاوي (العراق)
- 2 3 لجنة المنشآت الصغرى والمتوسطة:
السيدة دنيا العبودي (العراق) - السيد جمال سرور (مصر) - السيد فادي الشمري
(الكويت) - السيد داود المعرفي (الكويت)
- 3 3 لجنة القطاع غير المنظم
السيدة زاهدة أحمد (العراق)
- 4 3 لجنة المناقشة المتكررة - الحماية الاجتماعية:
السيد كاظم شمخي (العراق) - السيد عبد الكريم جراد (تونس) - السيد محمد
المغربي (السعودية).

نتائج الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية:

شهد هذا الاجتماع سلسلة من المداخلات التي دارت في إطار التفاهم والعمل المشترك وروح الوحدة والتضامن العربي، وبمناقشة مستفيضة للموضوعات المطروحة على جدول أعمال الاجتماع تم التوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

- 1 - التعبير عن ارتياح المجموعة العربية على اختيار سعادة السيد فايز المطيري لقيادة منظمة العمل العربية في المرحلة القادمة وتمنياتها له بالتوفيق والنجاح وأن أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية على استعداد لدعم توجهات سعاداته لمواصلة مسيرة المنظمة ورفع أدائها للارتقاء بقضايا العمل والعمال في المحافل العربية والدولية على حد سواء والتوافق والتكامل من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة والمزيد من الإنجازات الملموسة في الوطن العربي.
- 2 - تثمين جهود منظمة العمل العربية في إعداد الوثائق الخاصة باجتماعات وأنشطة المجموعة العربية وما تم اتخاذه من ترتيبات وإجراءات فنية ولوجستية لتسهيل وتفعيل مشاركة الوفود العربية في اجتماعات مؤتمر العمل الدولي والدفاع عن المطالب والمصالح العربية.
والشكر أيضا على الترتيبات والإجراءات التنظيمية واللوجستية التي اتخذتها المنظمة بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني لعقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى والمعرض المصاحب له لمجموعة من المنتوجات الحرفية والتقليدية من التراث الفلسطيني مع توفير جميع مقومات إنجاح هذا الملتقى وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

- 3- يتم اختيار المتحدثين في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى عن أطراف الإنتاج الثلاثة من غير العرب ومن مناطق مختلفة في العالم على النحو التالي:
 - ممثل عن الحكومات يتم اختياره من قبل سعادة السفير الدكتور إبراهيم خريشه - سفير فلسطين بجنيف.
 - ممثل عن فريق أصحاب العمل يتم اختياره من قبل السيد خليفة خميس مطر (أصحاب العمل / الإمارات)
 - ممثل عن العمال يتم اختياره من قبل السيد غسان غصن (عمال / لبنان).
- 4- التأكيد على أهمية تأمين تغطية إعلامية مسموعة ومرئية ومكتوبة للملتقى التضامني على أوسع نطاق ممكن.
- 5- التأكيد على أهمية تظافر جهود الوفود العربية الثلاثية التكوين والبعثات الدائمة للبلدان العربية بجنيف لإنجاح الملتقى التضامني وتأمين الحضور المكثف من مختلف القارات في العالم.
- 6- التأكيد على ضرورة استمرار المطالبة بزيادة حصة التوظيف العربية في منظمة العمل الدولية وبوجه خاص الإسراع في إيجاد التوافق المطلوب لتعيين شخصية عربية متميزة لمنصب المدير الإقليمي لمكتب منظمة العمل الدولية ببيروت والتمسك بهذا المنصب.
- 7- الشكر والتقدير إلى منظمة العمل الدولية على استجابتها لبعض المطالب العربية في مجالات التوسع في استخدام اللغة العربية مع ضرورة الاستمرار في المطالبة بمزيد من التوسع فيها مع التركيز على ضرورة تحسين ترجمة الوثائق إلى اللغة العربية من خلال مترجمين أكثر كفاءة.
- 8- التأكيد على أهمية مشاركة الوفود العربية بشكل مكثف وفعال في مختلف اللجان المنبثقة عن الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 لحماية المصالح العربية.
- 9- حث الدول العربية التي لم تصادق بعد على التعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية على الإسراع في اتخاذ التدابير المناسبة للتصديق عليه من أجل توسيع التمثيل العربي والإفريقي في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي مع التأكيد على أهمية التنسيق مع المجموعات الإقليمية الأخرى في هذا الشأن.
- 10- الموافقة بالإجماع على المقترح الذي تقدمت به معالي السيدة/ هند صبيح براك الصبيح وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية بدولة الكويت بشأن تكليف رئيس المجموعة العربية بإلقاء كلمة مشتركة باسم المجموعة العربية أمام المؤتمر وتكليف معاليها بإعداد وإلقاء هذه الكلمة.
- 11- دعوة المدير العام والأجهزة الدستورية لمنظمة العمل الدولية إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار موعد حلول شهر رمضان المعظم خلال عام 2016 عند تحديد موعد الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2016.

ممثلو منظمة العمل العربية
في اللجان الفنية للمؤتمر وفي لجان التنسيق العربية

أ - لجان المؤتمر

- 1 - لجنة تطبيق المعايير
السيد/ رابح مقديش
- 2 - لجنة المناقشة المتكررة حول الهدف الاستراتيجي بشأن الحماية الاجتماعية
السيد/ رضا قيسومة
- 3 - لجنة تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم
السيد/ رابح مقديش
- 4 - لجنة المنشآت الصغيرة والمتوسطة
الآنسة دينا سعيد

ب لجان التنسيق العربية

- 1 - لجنة التنسيق
السيد/ رضا قيسومة
- 2 - لجنة الصياغة
السيد/ رضا قيسومة
- 3 - الإعداد للملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين
السيد رضا قيسومة
الآنسة دينا سعيد
السيدة زهيرة قصبوي

المنسق العام: السيد رضا قيسومة 0798841839

الاجتماع التنسيقي
بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف
جنيف 2015/06/02

عقدت منظمة العمل العربية الاجتماع التشاوري والتنسيقي السنوي بين المنظمة ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف برئاسة سعادة السيد فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2 يونيو / حزيران 2015 في تمام الساعة 11.00 صباحا في قصر الأمم بجنيف وبحضور مكثف من السفراء العرب وممثلي البعثات الدبلوماسية العربية بجنيف.

تضمن جدول أعمال الاجتماع الموضوعات التالية:

1 -استنتاجات الدورة 42 لمؤتمر العمل العربي / الكويت، أبريل/ نيسان 2015

2 -الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

3 -الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

افتتح سعادة السيد فايز المطيري الاجتماع بكلمة رحب فيها بسعادة السفراء والسيدات والسادة الحضور معبرا عن سعادته بالمشاركة في هذا اللقاء للمرة الأولى بصفته المدير العام لمنظمة العمل العربية موضحا أن المنظمة قد دأبت على عقد هذا الاجتماع قبيل انعقاد مؤتمر العمل الدولي لدعم التنسيق والتشاور حول الموضوعات المطروحة على جدول أعمال المؤتمر والتي تدخل ضمن اهتمامات وأولويات المنطقة العربية وأن النجاح الذي حققه هذا الاجتماع في السنوات الماضية جعلنا نحرص سويا على عقده.

كما أكد على استعداده لبذل المزيد من الجهد لتوحيد الرؤى والمواقف العربية في المحافل الدولية إزاء التحديات التي تواجه المنطقة العربية واستعرض سعادته نتائج أعمال الدورة 42 لمؤتمر العمل العربي التي احتضنتها دولة الكويت في أبريل الماضي، وتزامنها كذلك مع الاحتفال باليوبيل الذهبي للمنظمة أي مرور خمسون عاما على تأسيسها ، أيضا تعرض سعادته لتفاصيل اجتماع المجموعة العربية الذي تم الاتفاق فيه وللمرة الأولى على إلقاء معالي السيدة/ هند صبيح براك الصبيح وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية بدولة الكويت كلمة موحدة باسم المجموعة العربية في الجلسة العامة ليوم الخميس الموافق 4 يونيو/ حزيران 2015 ، ثم قدم عرضا وافيا عن ترتيبات عقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى الذي تعقده المنظمة سنويا.

واختتم سعادة السيد فايز المطيري حديثه عن أهمية هذا اللقاء السنوي وتعهده بأن يكون محايدا وغير منحازا لطرف على آخر مع احترامه للشخصية الاعتبارية للدول العربية كافة.

وبعد مناقشة مستفيضة للموضوعات المطروحة على جدول أعمال الاجتماع، أعرب سعادة السفراء العرب عن تهنيتهم لسعادة السيد فايز المطيري على اختياره لقيادة المنظمة في هذه المرحلة الصعبة وعن استعدادهم لدعم توجهاته لمواصلة العمل والعطاء ورفع أداء المنظمة لتحقيق المزيد من المكاسب والإنجازات الملموسة في جميع البلدان العربية. كما عبر المشاركون عن بالغ تقديرهم للجهد الكبير الذي تبذله منظمة العمل العربية للتحضير الجيد لهذا الاجتماع والوثائق القيمة التي أعدتها المنظمة والتي تزداد أهميتها بالحضور المكثف و المتميز وما أسفر عنه هذا الاجتماع من توحيد لمواقف المجموعة العربية بما يخدم المنطقة العربية.

والجدير بالذكر بأن هذا الاجتماع لاقى اهتماما واستجابة من الجميع مع تأكيدهم لحضور الجلسة العامة ليوم الخميس 2015/06/04 لمتابعة الكلمة باسم المجموعة العربية.

اجتماع لجنة الصياغة جنيف 2015/06/02

تم عقد اجتماع لجنة الصياغة المنبثقة عن الاجتماع التنسيقى للمجموعة العربية، يوم الثلاثاء الموافق 2 يونيو/ حزيران 2015 بمقر البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف. بحضور جميع أعضائها وهم:

- حكومات: السيد كاظم الشمخي (العراق) د. عبد الله الرشيدى (الكويت) – السيد إبراهيم موسى (فلسطين) – السيدة ثريا حمد فرح (السودان)

- أصحاب العمل: د. عبد الستار عشرة (مصر) – السيد جلال مخرزة (فلسطين)
- عمال: السيد محمد طيب حمارنية (الجزائر)- السيد حسين الفقهاء (فلسطين)

- السيد رضا قيسومة (البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف) الذي تولى رئاسة وإدارة الاجتماع.

وبدراسة ومناقشة التقرير التحليلي الذي أعدته منظمة العمل العربية حول تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي للدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 بشأن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة ، توصلت اللجنة إلى وضع الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية على هذا التقرير الأخير.

وتم تسليم الملاحظات باللغتين العربية والإنجليزية باليد إلى السيد المدير العام لمكتب العمل الدولي خلال اجتماعه بسعادة السيد فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية وحث المدير العام والأجهزة الدستورية لمنظمة العمل الدولية للأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظات مستقبلا مع المطالبة بترجمتها باللغات المعتمدة في منظمة العمل الدولية وتوزيعها على أعضاء المؤتمر إسوة بالوثائق الأخرى.

كما تم تزويد المشاركين في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى بنسخة من الملاحظات باللغتين العربية والإنجليزية

مرفق الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية.

اجتماع لجنة التنسيق
المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية
جنيف 2015/06/08

عقدت منظمة العمل العربية اجتماع لجنة التنسيق العربية التي تم تشكيلها من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة خلال الاجتماع التنسيقي الاول للمجموعة العربية (جنيف، 31 مايو/ أيار 2015) يوم الإثنين الموافق 8 يونيو/ حزيران 2015 في قصر الأمم بجنيف برئاسة سعادة السيد فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية وحضور نحو 30 مشاركا بالإضافة إلى ممثلي منظمة العمل العربية.

يندرج هذا الاجتماع ضمن أنشطة الوفود العربية المشاركة في الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 بهدف متابعة سير أعمال اللجان الفنية والتعرف على اتجاهات المناقشات ومواقف المجموعات الإقليمية حول الموضوعات المطروحة على جدول أعمالها من أجل تحديد موقف عربي توافقي حول هذه القضايا وفق مصالح واحتياجات المنطقة العربية. وتضمن جدول أعمال الاجتماع الموضوعات التالية:

1 - لجنة تطبيق الاتفاقيات

2 - لجنة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

3 - لجنة تسيير الانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم

4 - لجنة المناقشة المتكررة بشأن الحماية الاجتماعية

افتتح سعادة السيد فايز المطيري الاجتماع بكلمة رحب فيها بالسيدات والسادة الحضور مؤكدا على أن الأهداف المرجوة من عقد هذا الاجتماع الهام تتمثل في التعرف على توجهات كل لجنة من لجان مؤتمر العمل الدولي وتحليل مناقشات الموضوعات المعروضة عليها وإتاحة الفرصة أمام الوفود العربية لتبادل وجهات النظر وتقريب مواقف الأطراف الثلاثة بشأن هذه الموضوعات مما يساعد على تفعيل دور ومشاركة الوفود العربية في مختلف لجان المؤتمر في شكل تكتل عربي يركز على المصالح المشتركة والمواقف الموحدة.

ثم قدم منسوق اللجان الفنية للمؤتمر ملخص عن المناقشات التي جرت داخل كل لجنة وذلك على النحو التالي:

- لجنة تطبيق المعايير: السيدة/ عطيات سيد أبوزيد (حكومات/ مصر)
- لجنة المنشآت الصغيرة والمتوسطة السيد/ جمال سرور (حكومات- مصر)
- لجنة انتقال القطاع غير المنظم السيد/ رابح مقديش (منظمة العمل العربية)
- لجنة المناقشة المتكررة بشأن الحماية الاجتماعية: السيد/ كاظم الشمخي (حكومات - العراق)

وبمناقشة مختلف الموضوعات المطروحة على جدول أعمال لجنة التنسيق العربية يوصي المشاركون بما يلي:

- يعبر المشاركون عن ارتياحهم للمشاركة المكثفة والتواجد المتواصل للوفود العربية في لجان المؤتمر بالمقارنة مع السنوات الماضية.
- الشكر والتقدير إلى منظمة العمل العربية على جهودها الهادفة إلى تعزيز التنسيق فيما بين الوفود العربية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي وكذلك على توفير جميع مقومات إنجاح الملتقى التضامني مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ومعرض منتوجات حرفية وتقليدية فلسطينية مصاحبة له وتحقيق الأهداف المرجوة من هذا النشاط الهام.
- التأكيد على أهمية تبني الوفود العربية الرؤية التوافقية المشتركة حول مختلف الموضوعات والدفاع عنها في إطار كتلة عربية موحدة سواء ضمن اللجان أو الفرق أو المجموعات الإقليمية التي يشاركون فيها مما يساعد على تحقيق المزيد من المكاسب للمنطقة العربية.
- بذل المزيد من الجهود لتحقيق المزيد من التوسع في استخدام اللغة العربية والمطالبة بترجمة جميع الوثائق بما في ذلك تقارير واستنتاجات اللجان الفنية وتحسين الترجمة الفورية إلى اللغة العربية في اجتماعات اللجان والجلسة العامة، مع التأكيد على ضرورة توفير الترجمة إلى اللغة العربية في اجتماعات المجموعات الإقليمية وبوجه خاص المجموعة الإفريقية ومجموعة آسيا والباسفيك.
- التأكيد على أهمية تكثيف التحركات العربية ضمن المجموعات الإقليمية التي يشاركون فيها لحشد التأييد للقضايا العربية مع الشكر والتقدير إلى الوفود العربية المشاركة في مجموعة آسيا والباسفيك على ما بذلوه من جهود في

محاولة لإصدار بيان من المجموعة لدعم قضية دولة قطر المعروضة على لجنة المعايير.

- دراسة إمكانية عقد اجتماع تنسيقي ثاني للمجموعة العربية وكذلك عقد أكثر من اجتماع للجنة التنسيق المنبثقة عن المجموعة العربية على هامش مؤتمر العمل الدولي بهدف تفعيل دورها.

الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية
المحتلة الأخرى
الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي
جنيف 05-06-2015

قائمة بأسماء المتحدثين

- 1 سعادة السيد فايز المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية
- 2 معالي السيدة هند الصبيح – وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل
ووزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية بدولة الكويت – رئيسة
المجموعة العربية.
- 3 معالي السيد مأمون أبو شهلا - وزير العمل بفلسطين
- 4 سعادة السيد جي رايدر - المدير العام لمنظمة العمل الدولية
- 5 سعادة السفير يان كنوتسون - سفير السويد
- 6 السيد يورغون رونيست - رئيس فريق أصحاب العمل
- 7 السيد لوك كورتبييك - رئيس فريق العمال

**الملتقى الدولي للتضامن
مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى
جنيف 2015/6/5**

عقدت منظمة العمل العربية الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى مساء يوم الجمعة 05 الموافق /2015/06 بمبنى قصر الأمم بجنيف وذلك على هامش أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 بحضور كثيف من المجموعات الإقليمية المختلفة المشاركة في أعمال المؤتمر بما في ذلك وزراء العمل والسفراء ورؤساء الوفود العربية والأجنبية من حكومات أصحاب أعمال وعمال وممثلو المنظمات العربية و الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات حقوق الانسان، وبحضور رئيسة الدورة الحالية لمؤتمر العمل الدولي.

افتتح السيد/ فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية اللقاء بكلمة عبر فيها عن ترحيبه بالحضور وتقديره لهم واعتبر أن تواجدهم يعكس انحيازهم للمبادئ السامية والقيم النبيلة التي يحملونها والتي قامت عليها منظمة العمل الدولية والتي هي أساسها العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. ثم توجه بالشكر والتقدير بشكل خاص إلى غاي رايدر المدير العام لمكتب العمل الدولي على حضوره، قائلاً أن ذلك يؤكد على إدراكه التام لأبعاد القضية الفلسطينية وإيمانه الراسخ بالقيم والمبادئ النبيلة وأهداف منظمة العمل الدولية وسعيه المتواصل لتحقيق العدالة الاجتماعية ومناصرة كل حق مشروع لجميع الشعوب على امتداد الكرة الأرضية، وعلى ما يبذله من جهود للمساعدة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المأساوية التي يعيشها أخواننا في فلسطين والأراضي العربية الأخرى كما دعى إلى ضرورة التزام المجتمع الدولي بجميع أطرافه ومكوناته بما أقره على نفسه من قوانين وإعلانات ومواثيق شرعية دولية لضمان الحقوق الطبيعية للإنسان في الحياة الكريمة الآمنة.

وأعرب في كلمته عن استيائه من مضي قوات الاحتلال الإسرائيلي قدماً في فرض القيود على تنقل الأفراد والسلع والبضائع وهدم المنازل ومصادرة الأراضي وانتهاكاتها للحق في العمل والتعليم ومواصلة الاعتقالات التعسفية وسوء معاملة الأسرى. كما أضاف أن تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية حول أوضاع عمال وشعب فلسطين قد شخص واقعا مؤلماً مستمراً يتزايد عاماً بعد عام.

ووصف سيادته الوضع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني بالحالة ال تاريخية الفريدة من نوعها التي لم تعرفها البشرية من قبل حيث لم يعد لدينا أية م فاهيم يمكن أن تطلق على استمرارية السلطات الإسرائيلية في البطش والتنكيل وارتكاب أبشع الجرائم في حق الشعب الفلسطيني وقد ساعد على استمرارية هذه الممارسات غياب شبة كامل لعناصر الردع والإفلات من العقاب."

واختتم قائلاً بأن: "لقد طال انتظارنا وطال صبر الشعب الفلسطيني ونحن على يقين بأن الله عز وجل لا يضيع حق وراءه طالب وان الكفاح من أجل حقوق الإنسان لا بد له إن ينتصر لامحالة.

نستعرض أبرز ما جاء في كلمات المتحدثين

* معالي السيدة/ هند صبيح براك الصبيح وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية بدولة الكويت – رئيسة المجموعة العربية

أكدت في البداية على اننا ملزمين دائماً وفي كل المحافل بالحديث عن منطقة تستولي حالياً على اهتمام العالم اجمع، ألا وهي الاراضي العربية المحتلة و أوضاع شعوبنا العربية الصامدة. وقالت أنه من ابرز ما يدور في تلك المنطقة، ما يتعرض له عمال وشعب فلسطين من ممارسات تمييزية تمت الاشارة اليها بشئ من التفصيل في ملحق تقرير المدير العام المتعلق بأوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة . وأوضحت على ان ما يحدث في فلسطين على مدى الستون سنة الماضية يتعدى الحاجة الي بيانات الشجب والتنديد، كون الوضع القائم حالياً ما هو إلا بمثابة دليل قاطع على انتهاكات صارخة لكافة مبادئ وأحكام منظمة العمل الدولية، ويتطلب من جميع الدول الأعضاء في المنظمة اتخاذ مواقف جادة وعملية تجاه تلك الانتهاكات.

* معالي السيد/ مأمون أبو شهلا – وزير العمل في فلسطين

أشار إلى أن الوضع الاقتصادي والإنساني في قطاع غزة وحدها قد تدهور كثيراً وأصبح مأساوياً، خاصة بعد العدوان الاسرائيلي، حيث ان هناك حوالي 200 ألف عاطل عن العمل، و 73% من الشباب ضمن الفئة العمرية 16-29 لا يعملون ودون دخل يذكر. وعلى المرء أن يتخيل مدى ونوع التأثير السلبي على المجتمع، خاصة وانه مجتمع فتي، يمثل الشباب فيه ما نسبته 55%. وقال ان هناك 12 مليون فلسطيني، 5 ملايين منهم فقط يعيشون على ارض الوطن، وهذا في حد ذاته كارثة كبرى يجب الا يصمت أمامها العالم، داعياً المجتمع الدولي ومنظمة العمل الدولية بالضغط من أجل إيقاف توسعات القوى الرجعية في اسرائيل عن مخططاتها المستمرة في اباداة الشعب الفلسطيني الاعزل.

* السيد غاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية

أكد على أن منظمته تهدف دائماً الى ارساء العدالة الاجتماعية، موضحاً ان تقريره هذا العام عن الاوضاع في فلسطين غير سار حيث أن الأوضاع في فلسطين استمرت في التدهور مقارنة بالسنة الماضية وأصبحت متفجرة وخطيرة و أن معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني تراجع إلى 2% والبطالة زادت حتى وصلت إلى 27% ووضع الشباب مأساوي حيث بلغت نسبة البطالة بينهم 40%. وأوضح أن منظمة العمل الدولية ترى أن الوسيلة الوحيدة لإزالة معاناه الشعب الفلسطيني هو إنهاء الاحتلال كما أعرب عن التزام منظمة العمل الدولية تقديم الدعم لتعزيز التعاون بين الشركاء الاجتماعيين في فلسطين

ودعم سياسات التشغيل وتوفير الحماية م عربلعن أمله في أن تتحقق أحلامنا جميعا في وجود دولة فلسطينية مستقلة أنستقبلها في منظمنا ضمن الدول المستقلة مشيرا الى انه لا يريد ان يأتي العام القادم وهناك احتلال.

* سعادة السفير يان كونوتسون سفير السويد – عن فريق الحكومات

تحدث عن المخاطر التي جاءت في تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية، خاصة الوضع في قطاع غزة، موضحا ان الحروب الاخيرة عليها تسببت في تدمير المصانع والشركات وأن 70% من الفلسطينيين دون سن الثلاثين عاطلون عن العمل، وأن نصف النساء يعانون البطالة، وأن مستوى ال م عيشة انخفض الى النصف. ودعا سفير السويد الى تكاتف العالم والمجتمع الدولي والمنظمات المعنية من اجل وقف الاحتلال والمستوطنات التي وصلت الى 500 الف مستوطنة، والدفع بعملية التنمية المستدامة موضحا ان بلاده دفعت 100 مليون دولار لدولة فلسطين لدعمها.

* السيد يورغون رونيست رئيس فريق اصحاب الاعمال

أكد ان الوضع الاقتصادي في الاراضي المحتلة لا يبشر بالخير، مما يتطلب التدخل الدولي في الجانب الاقتصادي، ودعم المشاريع والتنمية المستدامة لخلق فرص عمل، وحث منظمة العمل الدولية على زيادة المشاريع ال تي تتعلق بالتدريب والعمل اللائق داخل الاراضي المحتلة.

* السيد لوك كورتبيك رئيس فريق العمال

دعا الى دفع عجلة عملية السلام وعدم توقفها ورصد الحالة المأساوية التي يعيشها العمال في فلسطين من ضيق في العيش والتنقل ونقص فرص العمل اللائق مؤكدا انه لا حل سوى إنهاء الاحتلال وبناء اقتصاد قوى في فلسطين.

وفي نهاية الملتقى أعطى سعادة المدير العام السيد فايز المطيري الكلمة الى السيدة اورسولا كولكي من المكتب الاقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية حيث استعرضت فكرة انشاء مؤسسة ضمان إجتماعي مستقلة لادارة نظام الضمان والحماية الاجتماعية في فلسطين بتكلفة ما يقرب من اربعة ملايين دولار امريكي.

هذا وقد تم تنظيم معرض للمنتوجات الحرفية والتقليدية من التراث الفلسطيني على هامش الملتقى التضامني. كذلك أقامت منظمة العمل العربية حفل استقبال على شرف المشاركين في الملتقى التضامني.

على هامش أعمال الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي 2015 التقى سعادة السيد فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية مع عدد من كبار المسؤولين في المنظمات الدولية بهدف تعزيز وتدعيم التعاون البناء القائم بين منظمة العمل العربية وهذه المنظمات ذات العلاقة بقضايا العمل والعمال من أجل تحقيق مزيد من الإنجازات لصالح المنطقة العربية وذلك على النحو التالي:

1- منظمة العمل الدولية

التقى سعادة السيد فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية مع السيد غاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية بتاريخ 2015/06/03 حيث تعرض سعادة السيد فايز المطيري إلى النقاط التالية:

- التعبير عن سعادته بهذا اللقاء بصفة المدير العام لمنظمة العمل العربية
- الشكر والتقدير إلى السيد غاي رايدر عن حضوره جانب من أعمال الدورة 42 لمؤتمر العمل العربي (الكويت، أبريل/ نيسان 2015)
- نتائج الاجتماع المشترك بين الوفد العربي والسيد غاي رايدر في شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2012 وأهمية تنفيذ المزيد من الأنشطة المتفق عليها.
- التركيز على زيادة حصة التوظيف العربية في منظمة العمل الدولية.
- التطور الحاصل في إعداد تقرير المدير العام إلى الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي واهمية مناقشته ضمن فعاليات المؤتمر وأن تقوم منظمة العمل الدولية بترجمة الاستنتاجات إلى خطة عمل.
- أهمية الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المجموعة العربية حول تقرير المدير العام بشأن أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة والتي تسلم نسخة منها أثناء اللقاء باللغتين العربية والإنجليزية.
- كيفية دعم التنسيق والتعاون بين المنظمتين في مختلف المجالات.
- الدعوة لحضور الملتقى الدولي للتضامن.

من جانبه تناول السيد غاي رايدر النقاط التالية:

- تقديم التهنية إلى سعادة السيد فايز المطيري بمناسبة انتخابه مدير عام لمنظمة العمل العربية.
- استعداده لبحث كيفية زيادة حصة التوظيف العربية في منظمة العمل الدولية.
- استعداد منظمة العمل الدولية لتعزيز ودعم التعاون البناء القائم بينها وبين منظمة العمل العربية والمساهمة الفاعلة في مواجهة التحديات التنموية التي تواجهها

المنطقة العربية وأن الاتفاقية الموقعة بين المنظمتين عام 2007 ستكون الأساس لمواصلة التعاون.

- الترحيب بالدعوة للمشاركة في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وإلقاء كلمة أمام المشاركين.

2- المنظمة الدولية للهجرة:

التقى سعادة السيد فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية مع السيد وليام سوينغ المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة بتاريخ 2015/06/05 حيث تناول سعادة السيد فايز المطيري النقاط التالية:

- الشكر والتقدير على مشاركة المنظمة الدولية للهجرة في اجتماعات الدورة 42 لمؤتمر العمل العربي (الكويت 2015).
- الإشادة بدور المنظمة الدولية للهجرة في معالجة قضايا الهجرة وبوجه خاص في بناء القدرات للتعامل مع الهجرة غير الشرعية.
- التطلع لاستمرار وتعزيز التعاون البناء القائم بين المنظمتين.
- ومن جانبه قدم السيد/ ويليام سوينغ مدير عام منظمة الهجرة الدولية التهنئة إلى سعادة السيد فايز المطيري بمناسبة فوزه بمنصب المدير العام، معرباً عن سعاداته بهذا اللقاء الذي يؤكد على أهمية التعاون والعلاقات التي تربط المنظمتين وأكد على ضرورة توفير مزيد من المعلومات والإحصائيات عن الهجرة وأوضاع المهاجرين وذلك بالتنسيق والتعاون مع منظمة العمل العربية، وأعرب في ختام حديثه عن استعداده إلى إعطاء دفعة جديدة ومزيد من الدعم لتعزيز التعاون البناء بين المنظمتين وبوجه خاص استعداده لتوفير التمويل اللازم لإعداد وإصدار العدد الثاني من التقرير الدوري حول الهجرة والتنقل في المنطقة العربية بالتعاون المشترك وبالتنسيق مع المكتب الإقليمي بالقاهرة إضافة إلى إمكانية عقد مؤتمر حول الهجرة بالتعاون المشترك بين المنظمتين.

4- الوفود العربية الثلاثية:

التقى سعادة السيد فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية بالعديد من الوزراء ورؤساء الوفود العربية الثلاثية تم خلالها التباحث وتبادل وجهات النظر حول نتائج الأنشطة العربية على هامش أعمال الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 مع التركيز على أبرز الإنجازات المتمثلة في التوافق العربي ولأول مرة بشأن تكليف رئيسة المجموعة العربية بإلقاء كلمة باسم المجموعة تعبر عن رؤية عربية مشتركة حول القضايا التي تدخل ضمن اهتمامات المنطقة العربية. كذلك تم التباحث حول احتياجات ومتطلبات أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية في المرحلة القادمة وكيفية تدخل منظمة العمل العربية للمساعدة على مواجهة هذه التحديات.

القسم الثاني

نتائج أعمال الدورة 104

لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015

الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي جنيف، 01-13/06/2015

مقدمة:

عقدت منظمة العمل الدولية الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي في قصر الأمم وفي مقر مكتب العمل الدولي بجنيف وذلك خلال الفترة 1-13 يونيو/حزيران 2015. وقد سبق حفل افتتاح أعمال المؤتمر عقد اجتماعات الفرق الثلاثة والمجموعات الإقليمية ومن بينها المجموعة العربية التي عقدت اجتماعها التنسيق الأول يوم الأحد الموافق 31 مايو / أيار 2015 بهدف التنسيق بشأن هيئة مكتب المؤتمر ومختلف اللجان النظامية والفنية للمؤتمر وكذلك بشأن الموضوعات المطروحة على جدول أعمال هذه الدورة والتي تدخل ضمن اهتمامات المجموعات الإقليمية.

تحسين سير أعمال المؤتمر:

خلال الدورة (322) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (جنيف ، نوفمبر / تشرين الثاني 2014) تم عرض ومناقشة تقرير الفريق العامل المعني بشؤون سير أعمال مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي (الوثيقة GB/322/WP/GBC/1) والتي تضمنت تحليل وتقييم الترتيبات التي تم تطبيقها بصفة تجريبية خلال الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 مع تقديم الترتيبات المقترحة للدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 وكذلك خطة عمل مؤقتة لهذه الدورة ، حيث اتخذ مجلس الإدارة في هذا الشأن القرار الذي ينص ضمن أمور أخرى على :

- دعوة مكتب العمل الدولي إلى إجراء مشاورات ثلاثية حول المسائل الواردة في وثيقة هذا البند وذلك قبل شهر مارس / آذار 2015 .
- وضع خطة عمل نهائية للدورة (104) للمؤتمر العام لعام 2015 مع الأخذ بعين الاعتبار إجراءات الإصلاح التي اعتمدها فريق العمل وذلك قبل شهر مارس / آذار 2015 .
- وتم عرض وثيقة معدلة للمناقشة ضمن اجتماعات الدورة (323) لمجلس الإدارة بشأن :

الترتيبات المقترحة للدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015

- حيث اتخذ مجلس الإدارة في هذا الشأن القرار التالي :
- الموافقة على تطبيق الترتيبات المقترحة بصفة تجريبية بشأن دورة المؤتمر لمدة أسبوعين في شهر يونيو / حزيران 2015 وفق ما ورد في الوثيقة (GB323/ WP/GBC1) الخاصة بتقرير فريق العمل المعنى بتحسين سير أعمال مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي .
- أن يقوم مكتب العمل الدولي بعرض تقرير تحليلي عن هذه التجربة التي تطبق

في شهر يونيو / حزيران 2015 (دورة لمدة أسبوعين) ضمن جدول أعمال الدورة (325) لمجلس الإدارة حتى يتمكن المجلس من اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالترتيبات الخاصة بمؤتمر العمل الدولي في المرحلة القادمة .
ويمكن التعرض بإيجاز إلى أهم الترتيبات الواردة في الوثيقة المذكورة أعلاه وذلك على النحو التالي :

1 -العمليات التحضيرية السابقة للمؤتمر :

- نشر المعلومات التحضيرية الضرورية من خلال إصدار دليلين وتنظيم جلسات إعلامية لصالح البعثات القائمة في جنيف والتي من المزمع تنظيمها في منتصف مايو / أيار 2015 .
- الحرص على تعيين رؤساء ونواب رؤساء اللجان في وقت مبكر من أجل ضمان أن يتسع الوقت للمكتب لترتيب دورات التدريب المعدة لهم .
- تزويد المندوبين بإمكانية التسجيل مسبقاً في اللجان ، وبناء على طلب مجموعة الحكومات في نوفمبر / تشرين الثاني 2014 فمن المخطط أن تعقد اجتماعها الأول يوم الاثنين 1 يونيو / حزيران 2014 من الساعة 10.30 إلى الساعة 11.30 صباحاً أي مباشرة قبل الجلسة الافتتاحية .
- سيجري تخصيص صفحات مستقلة لكل لجنة من اللجان التقنية على موقع المؤتمر على شبكة الانترنت لنشر التقارير وأي معلومات تساعد على تسهيل المناقشات مع النموذج الخاص بتقديم التعديلات والبريد الإلكتروني للجنة ...
- سيستمر العمل بتجربة اعتماد تقارير اللجان الفنية في الجلسة العامة مع تمديد المهلة الزمنية لتقديم التصويبات على التقارير بشكل الكتروني لمدة 24 ساعة وتنشر التقارير على شبكة الأنترنت يوم الخميس 2015/6/11 .
- من المقترح خلال هذه الدورة من أسبوعين تقييد تنظيم الأحداث الجانبية تمشياً مع طلب مجلس الإدارة بإجراء تخفيض إضافي في مدة الجلسة الافتتاحية إلى 90 دقيقة كحد أقصى وسترد بشكل مفصل في محضر أعمال مؤقت حالات وقف العمل المقترحة بأحكام النظام الأساسي للمؤتمر على أن تنشر قبل المؤتمر كتدبير انتقالي في عام 2015 .
- عقب الطلبات التي تقدمت بها عدة مجموعات سيضمن المكتب إتاحة أدوات نظام SAMM (عرض التعديلات والتعديلات الفرعية باللغات الثلاثة الرسمية على شاشة) خلال الجلسة العامة للجان التقنية الثلاث .
- عملاً بالتوصية الصادرة عن لجنة أوراق الاعتماد في يونيو / حزيران 2014 ينبغي زيادة الفترة المحددة لإيداع أوراق الاعتماد لتصبح 21 يوماً (بدلاً من 15 يوماً المنصوص عليها حالياً في النظام الأساسي للمؤتمر) .
- استناداً إلى جدول أعمال الدورة (104) للمؤتمر ، سوف تتخذ ترتيبات من أجل اللجان التقنية الثلاث ، بما في ذلك لجنة لوضع معيار ولجنة للمناقشة المتكررة ولجنة للمناقشة العامة ، إلى جانب لجنة تطبيق المعايير . كما ستوضع ترتيبات

- لإجراء تصويت بندااء الأسماء على صك محتمل ، ينبثق عن المناقشة الثانية للبند بشأن " تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم " .
- سوف تكون الدورة (104) أيضاً من دورات المؤتمر لمناقشة الميزانية ، حيث يتعين أن تبحث اللجنة المالية مقترحات البرنامج والميزانية للفترة 2016 – 2017 ، وتقدمها حتى تعتمدها الجلسة العامة بإجراء تصويت بندااء الأسماء .
- نظراً إلى أن حفل الاختتام سيكون في نهاية الجلسة الصباحية يوم السبت 13 يونيو / حزيران سوف تعقد دورة مجلس الإدارة التالية للمؤتمر في فترة بعد الظهر من اليوم نفسه .

• خطة العمل المقترحة :

- سوف يتم اتخاذ الترتيبات لعقد الاجتماعات التحضيرية للمجموعات يوم الأحد 31 مايو / أيار 2015 وكذلك الترتيبات بشأن اجتماعات المجموعات من الساعة 9 إلى الساعة 10.30 صباح يوم الاثنين 2015/6/1 ومن المخطط أن يعقد الاجتماع الأول لمجموعة الحكومات من الساعة 10.30 إلى الساعة 11.30 صباحاً مباشرة قبل الجلسة الافتتاحية وسوف تبدأ أعمال اللجان الفنية الساعة 2.30 بعد الظهر .

• الجلسة العامة :

- الجلسة الافتتاحية ، يوم الاثنين 1 يونيو / حزيران من الساعة 11.45 صباحاً في قاعة الجمعية العامة في قصر الأمم . وبغية تقصير هذه الجلسة قدر المستطاع ، سيجري تبسيط عملية انتخاب رئيس المؤتمر ونواب الرئيس ، وسوف يدلي المدير العام بكلمته الافتتاحية خلال هذه الجلسة الافتتاحية ، وسيقدم رئيس مجلس الإدارة بإيجاز تقريره بشأن المسائل الرئيسية المتداولة في مجلس الإدارة خلال العام المنصرم . ويلي مداخلته كلمات افتتاحية قصيرة يدلى بها نائباً الرئيس من مجموعة أصحاب العمل ومجموعة العمال .
- مناقشة تقرر رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام : من يوم الخميس ، 4 يونيو / حزيران ولغاية يوم الجمعة 12 يونيو / حزيران (لا تعقد جلسات عامة خلال نهاية الأسبوع) .

- سوف تعقد قمة عالم العمل ليوم واحد بعد انتهاء أعمال اللجان التقنية يوم الخميس 11 يونيو / حزيران .

- اعتماد تقارير اللجان: يوم الأربعاء 10 يونيو / حزيران ، بعد الظهر ، ويوم الجمعة 12 يونيو / حزيران ، ويوم السبت 13 يونيو / حزيران ومن الممكن إجراء التصويت يوم الجمعة ، 12 يونيو / حزيران صباحاً .

جدول أعمال المؤتمر :

طبقاً لقرار مجلس إدارة مكتب العمل الدولي يتضمن جدول أعمال
الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 البنود التالية :

** البنود الدائمة :

- 1 تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام .
- 2- مشروع البرنامج والميزانية 2016 – 2017 ومسائل مالية أخرى .
- 3- المعلومات والتقارير عن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات .

** بنود مدرجة من قبل المؤتمر أو مجلس الإدارة .

كما جرت عليه العادة ، يعالج المؤتمر ثلاثة بنود تقنية وهي :

5- المنشآت الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل اللائق والمنتج . (مناقشة
عامة).

6- تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم (نشاط معياري
مناقشة ثانية) .

7- مناقشة متكررة عن الهدف الإستراتيجي المتمثل في الحماية الاجتماعية (حماية العمال) بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة 2008.

جدول أعمال قمة عالم العمل: الخميس 11 يونيو / حزيران 2015

- كلمة رئيس المؤتمر معالي السيدة/ جونزيمي إبيفا
- كلمة المدير العام لمكتب العمل الدولي السيد غاي رايدر
- فتح باب النقاش من السيدة ليندا يوريه (BBC) ميسرة المائدة المستديرة

المشاركون:

- معالي السي منصور – وزير العمل (السنغال)
- معالي السيد توماس بيريز – وزير العمل (الولايات المتحدة)
- معالي السيد لويس إدواردو – وزير العمل (كولومبيا)
- السيدة ليندا كرومونغ – الأمين العام للمنظمة الدولية لأصحاب العمل
- السيدة شارون بوراو – الأمين العام للاتحاد العالمي للنقابات.

جلسات خاصة

- خطاب السيد كايلاش سانوارتي – جائزة نوبل للسلام 2014
- خطاب فخامة الرئيس فرنسوا هولاند – رئيس فرنسا.
- خطاب فخامة الرئيس خوان كارلوس رودريغيز – رئيس بنما

المشاركون في المؤتمر

من خلال تقرير السيد كوريبيا (حكومات/ أنغولا) رئيس مجلس إدارة مكتب العمل الدولي حول اعتماد أعضاء الوفود والمستشارين الفنيين للدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 والذي تم إعداده بموجب الفقرة 2 من المادة 26 من نظام العمل بالمؤتمر وكذلك تقرير لجنة اعتماد العضوية بتاريخ 3 يونيو/ حزيران 2015 والتي تشكلت برئاسة السيد مبا بيردوم (حكومات / تشاد) والسيدة ليديجا هورفتيك (كرواتيا) نائبة الرئيس عن أصحاب العمل والسيد يانس إيريك (الدنمارك) نائب الرئيس عن العمال يمكن تقدير حجم المشاركين وأعضاء الوفود المعتمدين والنصاب القانوني للتصويت وذلك على النحو التالي:

1 يقدر عدد المشاركين في المؤتمر بنحو 4500 شخص يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية إضافة إلى وفد ثلاثي التكوين لدولة فلسطين وممثلي المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية.

• بلغ عدد الدول المشاركة 169 دولة من إجمالي 185 دولة عضو في منظمة العمل الدولية.

2 بتاريخ 3 يونيو / حزيران 2015 بلغ عدد المندوبين المعتمدين والمستشارين المعتمدين 2950 شخصا موزعين على أطراف الإنتاج الثلاثة كالتالي:

- حكومات: 335 مندوبا و 1108 مستشارا فنيا

- أصحاب العمل: 166 مندوبا و 499 مستشارا فنيا

- العمال: 167 مندوبا و 675 مستشارا فنيا

- الإجمالي: 668 مندوبا و 2282 مستشارا فنيا

وقدمت لجنة اعتماد العضوية تقريرا منفصلا عن نسب مشاركة النساء والرجال في عضوية الوفود حيث بلغ مجموع النساء 892 مندوبة بما يمثل 30.2% من مجموع المندوبين مقابل 29.8% عام 2014 و 27% عام 2013.

3 بلغ عدد المندوبين المسجلين والذي يمثل أساس تحديد النصاب القانوني في التصويت:

- 559 مندوبا (حكومات: 319 – أصحاب عمل: 115 – عمال: 125)

- ومن ناحية أخرى بلغ عدد المستشارين المسجلين:

- 1888 مستشارا فنيا (حكومات: 1048 – أصحاب عمل: 350 – عمال: 490)

4 - وفود غير مكتملة أو غير معتمدة.

- تلاحظ اللجنة أن وفد اليمن بالكامل يمثل الحكومة.

- تلاحظ لجنة اعتماد العضوية عدم التوازن بين عدد المندوبين والمستشارين لكل

الأطراف الثلاثة في تشكيل بعض الوفود وترجو الحكومات بذل جهود حقيقية

لمعالجة هذا الخلل وفق الفقرتين 1، 2 من المادة 3 من الدستور.

كما شاركت عدة منظمات عربية وإقليمية ودولية، بصفة مراقب ومنها منظمة العمل العربية التي شاركت بوفد برئاسة سعادة السيد فايز المطيري وعضوية كل من:

- السيد حيدر أبشر

- السيد رضا قيسومة

- السيد رابح مقديش

- الأنسة دينا سعيد

- السيدة زهيرة قصبوي

أيضا شارك في أعمال هذه الدورة معظم وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في البلدان العربية.

حفل افتتاح المؤتمر

فى بداية الجلسة العامة تناول السيد كوريبيا الكلمة وقال أنه لشرف وميزة بصفتي رئيس مجلس إدارة مكتب العمل الدولي أن أعلن الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي مفتوحة، واغتنم هذه المناسبة لأرحب بكم جميعاً في جنيف. وبعقد هذا المؤتمر في ظروف عالمية تسودها عدة مخاوف من بينها زيادة البطالة، تغيير المناخ ونقص العمل اللائق وكما تلاحظون فإن جدول الأعمال يتماشى مع الأحداث. وبدون إطالة نمر مباشرة إلى البند الأول من جدول الأعمال بشأن انتخاب رئيس الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي برجاء تقديم ترشيحاتكم.

وتقدمت السيدة أرمين (حكومات/إيطاليا) باسم فريق الحكومات بترشيح معالي السيدة جونزيمي - وزيرة دولة بوزارة الشؤون الاجتماعية بجمهورية لا توفيا لمنصب رئيس الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي والتي كان ضمن اهتماماتها طوال مسيرتها المهنية الاهتمام بمجالات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأنشطة وقيم منظمة العمل الدولية نذكر منها الحوار الاجتماعي والعمل والشؤون الاجتماعية وتعمل حالياً على الانتهاء من إعداد وثائق التخطيط والنصوص القانونية وبوجه خاص في مجال الضمان الاجتماعي والتشغيل وعلاقات العمل.

وقد ثنى على هذا الترشيح كل من فريق أصحاب الأعمال وفريق العمال وفي غياب ترشيحات أخرى قام رئيس مجلس إدارة مكتب العمل الدولي بدعوة معاليها إلى المنصة لاستلام رئاسة الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي ثم تم استكمال تشكيل هيئة رئاسة المؤتمر بانتخاب باقي الأعضاء وهم:

- السيد ميروى (حكومات / تنزانيا) -- نائب الرئيس عن الحكومات
- السيدة غولديبيرغ (أصحاب العمل / الولايات المتحدة) - نائب الرئيس عن أصحاب العمل.
- السيد تيبولت (عمال/فرنسا) - نائب الرئيس عن العمال

وبعد ذلك تم تشكيل هيئات مكاتب الفرق الثلاثة واللجان النظامية واللجان الفنية المنبثقة عن المؤتمر وكانت على النحو التالي:

* اللجنة التنظيمية:

- سعادة السفيرة سجا المجالي (الأردن) رئيسة
- السيد هيرو يوكي (اليابان) نائب الرئيس عن أصحاب العمل
- السيد لوك كورتبييك (عمال/ بلجيكا) نائب الرئيس عن العمال

* لجنة اعتماد العضوية

- السيد دغيدام (حكومات / تشاد) رئيس
- السيدة ليديجا (أصحاب العمل / كرواتيا) نائبة الرئيس عن أصحاب العمل
- السيد يانس إيريك (عمال / الدنمارك) نائب الرئيس عن العمال

* اللجنة المالية:

- السيد حمزة خليف (حكومات/ الجزائر) رئيس
- السيد متونزي (أصحاب العمل/ جنوب إفريقيا) - نائب الرئيس عن أصحاب العمل
- السيد لوك كورتبيك (عمال/ بلجيكا) نائب الرئيس عن العمال

* لجنة تطبيق المعايير:

- السيد لوريا غافريا (حكومات/ كولومبيا) - رئيسة
- السيدة سونيا ريجنوجن (أصحاب العمل/ كندا) نائب الرئيس عن أصحاب العمل
- السيد ايف فيربي (عمال / فرنسا) نائب الرئيس عن العمال

* لجنة المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

- السيدة زورنستا (حكومات/ بلغاريا) - رئيسة
- السيدة غارنس (أصحاب العمل/ فرنسا) نائبة الرئيس عن أصحاب العمل
- السيد غرانت (عمال / أستراليا) نائب الرئيس عن العمال

* لجنة انتقال الاقتصاد غير المنظم:

- السيد فيرجيل (حكومات/ جنوب إفريقيا) - رئيس
- السيد اليكسندر (أصحاب العمل/ غانا) نائب الرئيس عن أصحاب العمل
- السيد بليمان (عمال / بلغاريا) نائب الرئيس عن العمال

* لجنة المناقشة المتكررة بشأن الهدف الاستراتيجي المتعلق بالحماية الاجتماعية (حماية العمال) في إطار متابعة إعلان منظمة العمل الدولية 2008 بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة.

- السيدة جانين بيت (حكومات/ أستراليا) - رئيسة
- السيدة ماريا فيكتوريا (أصحاب العمل/ الأرجنتين) نائبة الرئيس عن أصحاب العمل
- السيدة كاتلان (عمال / هولندا) نائبة الرئيس عن العمال

* فريق الحكومات:

- السيدة ماريلينا آرملين (إيطاليا) - رئيسة
- السيد سامي اديكو (غانا) - نائب الرئيس

* فريق أصحاب العمل:

- السيد يورغن رونست (الدنمارك) – رئيس
- السيد ألبرتو (كولومبيا) – نائب الرئيس
- السيدة روني غولديرغ (الولايات المتحدة) – نائبة الرئيس
- السيدة ليندا (المنظمة الدولية لأصحاب العمل – سكرتاريا

* فريق العمال:

- السيد لوك كورتبيك (عمال/ بلجيكا) رئيس
- السيدة ماريا (أنغولا) – نائبة الرئيس
- السيد محمد زاهور (باكستان) – نائب الرئيس
- السيد كيلى روس (الولايات المتحدة) – نائب الرئيس
- السيد ايراكيلي (جورجيا) – نائب الرئيس
- السيدة راكيل فونزاليز (الاتحاد العالمي للنقابات) سكرتاريا

وتم تفويض الصلاحيات إلى هيئة مكتب رئاسة المؤتمر للقيام بالمهام الموكلة إليها على أن تعقد الجلسة العام من جديد يوم الخميس الموافق 4 يونيو/ حزيران 2015. كما تابع المشاركون في هذه الجلسة كلمة رئيسة المؤتمر وكذلك رئيس مجلس إدارة مكتب العمل الدولي وتقديم تقرير المدير العام ورئيس مجلس الإدارة.

1- تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي:

ألقى السيد غاي رايدر المدير العام لمكتب العمل الدولي كلمة رحب فيها بالمشاركين مع تهنئة السيدة رئيسة المؤتمر على انتخابها لإدارة هذه الدورة واستعداد السكرتارية لتقديم كل عون لها. ثم أضاف أنه في الوقت الذي يجتمع فيه هذا البرلمان العالمي للعمل بتكوينه الثلاثي والوحيد من نوعه لا يزال عالم العمل يواجه تحديات عظيمة. كما استعرض سيادته مجموعة من النقاط من موضوعات الساعة في مجالات العمل والعمال على المستوى العالمي مطالباً بحوار عالمي حول مستقبل العمل ومن أهم هذه النقاط ما يلي:

- أن قضايا العمل والإنصاف والاستدامة والحماية الإنسانية وحركة العمال والحوار الاجتماعي والتي سيتم دراستها في إطار المبادرة حول مستقبل العمل تمثل بحسب التعريف أهم القضايا الاستراتيجية في الوقت الحالي.
- المبادرة المقترحة بشأن مستقبل العمل تتمحور حول أربعة مناقشات: العمل والمجتمع – تنظيم العمل والإنتاج – العمل اللائق للجميع وحوكمة العمل. وفي المرحلة القادمة ستقوم لجنة رفيدة المستوى بشأن مستقبل العمل بإعداد تقرير لمؤتمر المؤوية لمنظمة العمل الدولية 2019.

- دعوة المندوبين للتباحث حول عوامل التغيير على المدى البعيد بشأن الاتجاهات الأساسية وانعكاساتها على مواصلة تحقيق أهداف منظمة العمل الدولية خلال المئوية الثانية.
- يشير التقرير الأخير حول العمل والمسائل الاجتماعية في العالم 2015 أن حجم البطالة بلغ نحو 201 مليون شخص في العالم عام 2014 بزيادة 30 مليون عن بداية الأزمة العالمية 2008. ويبقى التحدي كبير لاستيعاب ما يزيد عن 40 مليون شخص جدد يدخلون إلى سوق العمل العالمي كل سنة. وبالإضافة إلى مبادرة المدير العام بشأن مستقبل العمل سيناقدش مؤتمر هذه السنة موضوعات مختلفة: تغيير المناخ – اقتراح معيار دولي بشأن انتقال الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم – دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل وكيف نضمن حماية العمل (الأجور، ساعات العمل، حماية الأمومة والسلامة والصحة المهنية) والتي تدخل في صلب ولاية منظمة العمل الدولية والتي لم تتوسع بعد لتشمل جميع فئات العمال.
- مناقشات رفيعة المستوى حول تغيير المناخ وعالم العمل وكذلك عمل الأطفال وذلك على التوالي يومي 11 و 12 يونيو / حزيران 2015، وسيتم التركيز على تنمية تصديق الدول الأعضاء على بروتوكول 2014 للاتفاقية رقم (29) لعام 1930 بشأن العمل الجبري.

الجدير بالذكر أن كلمة منظمة العمل العربية وكلمة المجموعة العربية وجميع كلمات الوفود العربية تضمنت فقرات خاصة بالقضية الفلسطينية مع استخدام عبارات واضحة وقوية تدعو المجتمع الدولي للتدخل الجاد والسريع لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس.

2- تقرير رئيس مجلس إدارة مكتب العمل الدولي

يغطي تقرير السيد كوريبيا (حكومات/ أنغولا) رئيس مجلس الإدارة والمعروض على المؤتمر بموجب المادة (5.5.1) من نظام العمل بمجلس الإدارة أشغال المجلس خلال الفترة من الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي 2014 لغاية الآن بمعنى دورات مجلس الإدارة 321 (يونيو/ حزيران 2014) و322 (نوفمبر/ تشرين الثاني 2014) و323 (مارس/ آذار 2015) مع التركيز على أبرز ماتم إنجازه في كل دورة وفق جدول أعمالها مع العلم بأن تفاصيل الأنشطة ومحاضر اجتماعات الثلاثة دورات موجودة على موقع منظمة العمل الدولية على شبكة الأنترنت.

ويمكن التعرض إلى أهم ما ورد في التقرير كالتالي:

جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي:

اعتمد مجلس الإدارة في الدورة 322 مقارنة استراتيجية متسقة لوضع جدول أعمال المؤتمر للدورات 106 (2017) - 107 (2018) - 108 (2019) للتنسيق بقدر الإمكان جدول أعمال دورات المؤتمر التي تسبق الدورة المئوية (2019) وكذلك الإطار الاستراتيجي للفترة 2018 - 2021 ودعم مبادرات المئوية. كما تم تاجيل دراسة ثلاثة مقترحات بشأن التعاون النشط لمنظمة العمل الدولية في خدمة التنمية (مناقشة عامة) والعنف ضد النساء والرجال في عالم العمل (نشاط معياري - مناقشة مزدوجة وهجرة اليد العاملة، إلى الدورة 323 للمجلس (مارس/ آذار 2015) حيث قدم المجلس خلال هذه الدورة مؤشرات إضافية حول المقاربة الاستراتيجية المتسقة من أجل المناقشة في الدورة 325 للمجلس (نوفمبر/ تشرين الثاني 2015).

التحضير بشأن تقييم المؤتمر في الدورة 105 لعام 2016 مردود إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة:

تدارس من جديد مجلس الإدارة في الدورة 323 (مارس / آذار 2015) مسألة تقييم مردود إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية مع التركيز على أهم الاتجاهات الممكنة وطرق التقييم من المؤتمر والتحضير لمناقشة المؤتمر لعام 2016 حيث عبر أعضاء مجلس الإدارة عن ارتياحهم لهذا الترابط مع أنشطة المئوية والمناقشة المتكررة لعام 2017 بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وبرنامج التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 والإطار الاستراتيجي للفترة 2018 - 2021.

مسائل مرتبطة بأعمال الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي:

أ - متابعة القرار المتعلق بالمناقشة المتكررة بشأن العمالة

تضمن التقرير المعروض على الدورة 322 للمجلس (نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 خطة عن الإجراءات الواجب اتخاذها من مكتب العمل الدولي لتنمية الهدف الاستراتيجي للعمل الكامل واللائق والمنتج والمختار بحرية وذلك خلال الفترة 2014 - 2018 وتم اعتماد الخطة من مجلس الإدارة مع دعوة المدير العام إلى الاستناد عليها عند إعداد مشروع البرنامج والميزانية ومبادرات توفير الموارد بقدر الإمكان للفترة 2014 - 2015

ب متابعة البروتوكول والتوصية بشأن الإجراءات الإضافية للقضاء الفعلي على العمل الجبري.

اعتمد مجلس الإدارة استراتيجية المتابعة الهادفة إلى تسهيل المصادقة والتطبيق الفعلي لبروتوكول 2014 بالاتفاقية 29 لعام 1930 بشأن العمل الجبري والتوصية المكمل رقم 203 المعتمدة من الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي. وطلب المجلس من المدير العام بإعداد خطة تفصيلية تتضمن المستهدفين والمؤشرات القابلة للقياس وكذلك تقديم الدعم المناسب لتوفير الموارد اللازمة لتطبيق الاستراتيجية.

- تقارير لجنة الحريات النقابية:

خلال السنة الماضية نظر المجلس في 80 حالة وأجرى متابعة للإجراءات المتخذة من الدول الأعضاء لتنفيذ التوصيات المتعلقة بـ 23 حالة. ولاحظ المجلس تزايد كبير في عدد الشكاوى ضد انتهاكات الحريات النقابية وقد تم اعتماد التوصيات الواردة في تقارير لجنة الحريات النقابية ذات الأرقام 372، 373، 374.

- تقارير المدير العام:

- الإصلاح الداخلي:

خلال شهري أكتوبر/ تشرين الأول 2014 ومارس/ آذار 2015 قدم المدير العام إلى المجلس تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ خطته لإصلاح المكتب والتي حظيت بتأييد الفرق الثلاثة.

- تقارير هيئة مكتب مجلس الإدارة:

شكوى ضد قطر لعدم احترام الاتفاقية رقم 29 بشأن العمل الجبري والاتفاقية 81 بشأن تفتيش العمل. بدعوة من وزير العمل والشؤون الاجتماعية بقطر تمت زيارة البعثة رفيعة المستوى خلال الفترة 7-11 فبراير / شباط 2015 واتخذ مجلس الإدارة في الدورة 323 (مارس / آذار 2015 القرار التالي:

أ- الطلب من حكومة قطر تقديم معلومات إلى الدورة 325 للمجلس (نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 عن الإجراءات التي تم اتخاذها لمعالجة جميع المسائل المطروحة في الشكوى

ب- تأجيل النظر من جديد في القضية إلى الدورة 325 (نوفمبر/ تشرين الثاني 2015) في ضوء المعلومات المذكورة أعلاه.

قسم التعاون الفني:

البرنامج المعزز للتعاون الفني لصالح الأراضي العربية المحتلة:

أخذ مجلس الإدارة في دورة نوفمبر/ تشرين الثاني علم بالتقدم المحرز والأنشطة التي تعتمزم منظمة العمل الدولية تنفيذها في إطار البرنامج المعزز للتعاون التقني لصالح الأراضي العربية المحتلة. كما عبر مجلس الإدارة عن دعمه لمكونات البرنامج المقترح بما في ذلك الدعم لإعادة إعمار غزة.

البند الثاني: البرنامج والميزانة 2016 – 2017 ومسائل مالية أخرى

عقدت اللجنة المالية التي تضم ممثلي الحكومات اجتماعاتها يومي 3 و 5 يونيو/ حزيران 2015 برئاسة السيد حمزة خليف حيث تم انتخابه رئيس ومقرر اللجنة والذي رحب بحضور كل من السيد كورتبيك والسيد ميدوبا بصفة مراقب وممثلين على التوالي عن العمال وأصحاب العمل في مجلس الإدارة وذلك لدراسة ومناقشة الموضوعات المطروحة على اللجنة وهي:

1 - طلب مقدم من حكومة أوزبكستان بموجب الفقرة 4 من المادة 13 من دستور منظمة العمل الدولية بشأن الترخيص لها بالتصويت.

تضمنت الرسالة المتعلقة بهذا الطلب والتي تم استلامها بتاريخ 2015/05/15 شرح تفصيلي عن الأسباب والظروف التي أدت إلى تراكم المتأخرات التي بلغت خلال الفترة 1997 – 2014 نحو 1498800 فرنك سويسري وعجز حكومة أوزبكستان عن سدادها.

وبعد أن تأكدت اللجنة بأن عجز أوزبكستان فيما يتعلق بتسديد إجمالي المتأخرات عليها في المساهمات ناتج عن ظروف خارجة عن إرادتها كما ورد في الرسالة وبالتالي توصي اللجنة إلى المؤتمر باعتماد قرار يسمح لأوزبكستان بالتصويت خلال المؤتمر بموجب الفقرة 4 من المادة 13 من دستور منظمة العمل الدولية.

2 مشروع البرنامج والميزانية 2016 – 2017

الوثيقة المعروضة على اللجنة تتضمن المقترحات الخاصة بالبرنامج والميزانية 2016 – 2017 التي قدمها المدير العام وتمت مناقشتها في الدورة 323 لمجلس الإدارة (مارس/ آذار 2015) وكذلك التقرير الثاني حول مشروع البرنامج والميزانية 2016 – 2017 ومسائل أخرى والذي اعتمد من مجلس الإدارة بعد التعديل حيث بلغ حجم المصروفات نحو 797388828 دولار أمريكي.

وبعد الاستماع إلى مداخلات ممثل أصحاب العمل وممثل العمال وممثلي بعض المجموعات الإقليمية وممثلي بعض البلدان العربية والأجنبية توصلت اللجنة إلى الاستنتاجات التالية:

797390000 دولار أمريكي	- حجم ميزانية المصروفات
797390000 دولار أمريكي	- حجم ميزانية المداخل
1 دولار = 0.95 فرنك سويسري	- سعر الصرف
757520500 فرنك سويسري	- الميزانية العامة

- بلغ حجم المساهمات لعام 2015 لغاية 3 يونيو / حزيران 2015 (157260722) فرنك سويسري بما في ذلك 12 320000 فرنك سويسري متأخرات.
- الرصيد بتاريخ 3 يونيو / حزيران 2015 بلغ نحو 305433016 فرنك سويسري.

3-القرارات المعروضة على المؤتمر

- قرار بشأن اعتماد البرنامج والميزانية 2016 – 2017 وتوزيع المساهمات بين الدول الأعضاء

بناء على النظام المالي المعتمد من الدورة 75 ولغاية 2017/12/31 تقرر توزيع الميزانية المقدرة بنحو 757520500 فرنك سويسري بين الدول الأعضاء وفق جدول الحصص.

- قرار بشأن التقرير المالي للسنة المنتهية في 2015/12/31

وفقا للمادة 29 من النظام المالي تقرر اعتماد التقرير.

- قرار بشأن جدول الحصص والمساهمات في الميزانية لعام 2016

وفقا لما هو معمول به بشأن توافق نسب مساهمات الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية مع حصتها في منظمة الأمم المتحدة تقرر اعتماد جدول الحصص والمساهمات لعام 2016 المرفق بالتقرير.
يتضح من الجدول أن نسبة مساهمات البلدان العربية لعام 2016 تقدر بنحو 2,786% ما يعادل نحو 10541493 فرنك سويسري.

- قرار يتعلق بتمويل تحديث مبنى منظمة العمل الدولية الموافقة على لجوء المدير العام إلى المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية (FIPDOI) للحصول على قرض بقيمة لا تتجاوز 130 مليون فرنك سويسري للتمويل الجزئي لتحديث مبنى مقر منظمة العمل الدولية.

- قرار بشأن تشكيل المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية وفقا للمادة 3 من نظام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية تقرر:

- أ - الشكر والتقدير إلى السيد سيدوبا (السنغال) على ما قدمه للمحكمة طوال ثمانية عشرة سنة بصفة قاضي، نائب الرئيس ورئيس المحكمة.
- ب - تجديد ولاية السيد جيوزيب برغالو (إيطاليا)، السيدة دولوريس هانسن (كندا)، السيد ميخائيل مورا (أستراليا) و السير هوغ راولنس (سانتكيثس) لمدة ثلاثة سنوات.

ج- تعيين السيدة فاتوماتا دياكيستي (ساحل العاج) لولاية مدتها ثلاثة سنوات.

تعيينات في لجنة المعاشات لموظفي منظمة العمل الدولية
تعيين السيد تيبولت (عمال) في لجنة الصندوق المشترك للمعاشات للموظفين في الأمم المتحدة من تاريخه ولغاية 18 أكتوبر / تشرين الأول 2016.

البند الثالث تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية

1- المسائل الإجرائية

تشكلت لجنة تطبيق الاتفاقيات وتوصيات العمل الدولية وفقا للمادة 7 من نظام العمل بمؤتمر العمل الدولي وذلك للنظر في البند الثالث المدرج بجدول الأعمال والمتعلق بمعلومات وتقارير عن تطبيق الاتفاقيات وتوصيات العمل الدولية، وتكون مكتب رئاسة اللجنة على النحو التالي:

- السيدة غلوريا غافيريا راموس، حكومة كولومبيا - رئيس
- السيدة سنيا روغبوغن، أصحاب عمل كندا - نائب رئيس فريق أصحاب العمل
- السيد إيف فرديي، عمال فرنسا نائب رئيس فريق العمال
- السيدة سيسيليا مولندتي، حكومة زامبيا - مقرر

2- أعمال اللجنة

عقدت اللجنة 18 جلسة عامة. ووفقا لما جرى عليه العمل دارت أعمالها في ثلاثة أجزاء استنادا إلى تقرير لجنة الخبراء.

- الجزء الأول: مناقشة عامة حول تقرير لجنة الخبراء القانونيين
- الجزء الثاني: مناقشة حول الدراسات الاستقصائية.
- الجزء الثالث: دراسة الحالات الفردية

1-2 المناقشة العامة

تناول أعضاء اللجنة بالنقاش إلى جانب المواضيع العامة المتعلقة بإجراءات المراقبة، المسائل الواردة بالقسم الأول من تقرير لجنة الخبراء القانونيين (أي التقرير العام) والمتعلقة بالنشاط المعياري لمنظمة العمل الدولية ومدى تفيد الدول الأعضاء بالتزاماتها بشأن معايير العمل الدولية والمتمثلة في ما يلي:

- تقديم التقارير عن الاتفاقيات المصادق عليها
- الإجابة على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين
- تقديم التقارير عن الاتفاقيات غير المصادق عليها والتوصيات

- عرض الاتفاقيات والتوصيات على السلطات المختصة بالتصديق.

2-2 المناقشة حول الدراسة الاستقصائية

- أجرت اللجنة نقاشا حول المسائل التي تناولتها الدراسة الاستقصائية التي أعدها لجنة الخبراء والتي تناولت هذه السنة موضوع حق التنظم للعمال الزراعيين وتشمل الاتفاقية رقم 11 بشأن حق التنظم (زراعة) والاتفاقية رقم 141 والتوصية رقم 149 المتعلقين بمنظمات العمال الريفيين.

- مثل هذا النقاش مناسبة لوفود عدد من الدول المشاركة في أعمال اللجنة ومن بينها دول عربية لاستعراض تجاربها الوطنية في مجال حق التنظم للعمال الزراعيين وبيان موقفها بشأن التصديق على الاتفاقيتين موضوع الدراسة ومدى الالتزام بأحكام هذه الأدوات القانونية.

3-2 تنفيذ الالتزامات من طرف الدول الأعضاء

1-3-2 موافاة المكتب بالتقارير المطلوبة وفقا للمادتين 19 و22 من دستور منظمة العمل الدولية

خصصت اللجنة كعادتها وقبل الشروع في دراسة الحالات الفردية إحدى جلساتها للاستماع إلى التوضيحات المقدمة من الدول المعنية حول أسباب عدم الوفاء بالالتزامات الدستورية الخاصة بالمعايير.

- تعلقت الحالات بالخصوص بعدم إرسال التقارير حول تطبيق الاتفاقيات المصادق عليها (الفقرة 41 من التقرير العام) وعدم إرسال الأجوبة على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين (الفقرة 46 من التقرير العام) وعدم إرسال التقارير حول الاتفاقيات غير المصادق عليها والتوصيات (الفقرة 93 من التقرير العام). وعدم عرض الأدوات القانونية على السلط المختصة بالتصديق عليها (الفقرة 102 من التقرير العام)

- شملت هذه الحالات عددا كبيرا من الدول الأعضاء من بينها 11 دولة عربية دعت لتقديم توضيحات أمام اللجنة حول أسباب عدم الوفاء بالتزاماتها الدستورية. وهذه البلدان العربية هي:

- 1- الصومال بالنسبة للفقرات 41 و93 و102 من التقرير العام
- 2- ليبيا بالنسبة للفقرات 46 و93 و102 من التقرير العام
- 3- جيبوتي بالنسبة للفقرتين 41 و102 من التقرير العام
- 4- موريتانيا بالنسبة للفقرتين 41 و102 من التقرير العام
- 5- لبنان بالنسبة للفقرتين 46 و93 من التقرير العام

- 6- البحرين بالنسبة للفقرة 102 التقرير العام
- 7- الكويت بالنسبة للفقرة 102 التقرير العام
- 8-الأردن بالنسبة للفقرة 102 التقرير العام
- 9-سوريا بالنسبة للفقرة 102 التقرير العام
- 10-للسودان بالنسبة للفقرة 102 التقرير العام
- 11 للعراق بالنسبة للفقرة 102 التقرير العام

- أكدت اللجنة مرة أخرى على الأهمية القصوى لإرسال التقارير من طرف الدول الأعضاء حتى تتمكن لجنة الخبراء القانونيين من دراسة مدى احترام هذه الدول لالتزاماتها.

- تعهدت حكومات الدول المدعوة لتقديم توضيحات إلى اللجنة بما في ذلك الدول العربية المعنية بتنفيذ التزاماتها المتعلقة بإرسال التقارير المطلوبة.

2- 3- 2 دراسة الحالات الفردية

- درست اللجنة هذه السنة 24 حالة فردية توزعت جغرافيا كالتالي: آسيا (8 حالات)، أمريكا (6 حالات)، أوروبا (5 حالات)، إفريقيا (5 حالات).

- وتعلقت أغلب الحالات بخروقات للاتفاقيات المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل (18 حالة من جملة 24) موزعة على النحو التالي:

- الاتفاقية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية الحق النقابي (9 حالات).
- الاتفاقية رقم 29 بشأن العمل الجبري (3 حالات).
- الاتفاقية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال (3 حالات).
- الاتفاقية رقم 111 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة (حالة واحدة).
- الاتفاقية رقم 138 بشأن السن الأدنى (حالة واحدة).
- الاتفاقية رقم 98 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (حالة واحدة).

- لم تشمل الحالات الفردية اتفاقيتين من اتفاقيات الحقوق الأساسية في العمل هما: الاتفاقية 105 بشأن منع العمل الجبري والاتفاقية 100 بشأن المساواة في الأجور.

- شملت الحالات الفردية اتفاقيات الحوكمة أو الإدارة السديدة أو ما كانت تسمى سابقا الاتفاقيات ذات الأولوية: الاتفاقية رقم 81 بشأن تفتيش العمل (حالتان) الاتفاقية رقم 122 بشأن سياسة التشغيل (حالتان) ولم تشمل الحالات الفردية بقية اتفاقيات الحوكمة: الاتفاقية رقم 129 بشأن تفتيش العمل (زراعة) والاتفاقية رقم 144 بشأن المشاورات الثلاثية في مجال المعايير.

- بقية الاتفاقيات التي شملتها الحالات الفردية: الاتفاقية رقم 155 بشأن السلامة وصحة العمال والاتفاقية رقم 176 بشأن الصحة والسلامة في المناجم.
- في ما يخص الدول العربية، ناقشت اللجنة 3 حالات تخص الجزائر بالنسبة للاتفاقية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية الحق النقابي وكل من موريتانيا وقطر بالنسبة للاتفاقية رقم 29 بشأن العمل الجبري.
- خلال مناقشة الحالات الثلاث، لقيت حكومات الدول الثلاث تأييد عدد من الحكومات وفريق أصحاب العمل للخطوات الإيجابية التي قامت بها في اتجاه ملائمة تشريعاتها مع أحكام اتفاقيات العمل الدولية المعنية وبالتالي للاستجابة لملاحظات لجنة الخبراء القانونيين .
- توصلت لجنة تطبيق المعايير، بعد مناقشة الحالات الثلاث للدول العربية، إلى استنتاجات نذكر من أهمها:

● الجزائر

- تقديم معلومات مفصلة حول مشروع قانون العمل الجديد وموافاة المكتب بنسخة منه لغاية دراسته وتحليله في علاقة مع أحكام الاتفاقية رقم 87.
- ضمان عدم وجود أي عائق في القانون أو في الممارسة لتسجيل النقابات طبقا للاتفاقية رقم 87.
- إعادة إدماج أعوان الوظيفة العمومية المفصولين عن العمل لأسباب قائمة على التمييز النقابي.

● موريتانيا

- التطبيق الفعلي لقانون 2007 الذي يجرم الممارسات المشابهة للعبودية
- تعديل قانون 2007 حول العبودية لتمكين النقابات من تقديم شكاوى أمام المحاكم باسم ضحايا العبودية، نقل عبء الإثبات وتشديد عقوبات السجن بالنسبة لجريمة العبودية بالترفيغ في مدتها لجعلها مطابقة للمعايير الدولية المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية.
- تنفيذ بصفة كلية للخطة الوطنية للقضاء على مخلفات العبودية وكذلك خطة الطريق المتعلقة بالموضوع.

- القيام بحملات توعوية تجاه الجمهور العريض وضحايا العبودية والشرطة والسلط المركزية والقضاة والسلط الدينية.
- تسهيل الادماج الاجتماعي والاقتصادي لقدامى ضحايا العبودية.
- إعلام المكتب بصورة مفصلة بالإجراءات التي تم اتخاذها لتطبيق هذه التوصيات وخاصة تطبيق التشريع حول العبودية وذلك خلال اجتماع لجنة الخبراء في نوفمبر 2015 .
- ولقد قررت اللجنة إدراج الاستنتاجات الخاصة بحالة موريتانيا في فقرة خاصة من التقرير.

• قطر

- إلغاء نظام الكفالة واستبداله برخصة عمل تمكن العامل من تغيير صاحب العمل والعمل على إلغاء تصريح الخروج في أقرب الآجال والعمل على تطبيق الأحكام التشريعية المتعلقة بحجز جوازات السفر.
- تسهيل لجوء العمال المهاجرين إلى المحاكم ومن غير رسوم تفرض عليهم وضمان أن لا يتعرضوا نتيجة ذلك لمضايقات.
- مواصلة الترفيع في عدد مفتشي العمل وتمكينهم من الوسائل الضرورية لممارسة مهامهم وبالخصوص لمراقبة المؤسسات التي يعمل فيها العمال المهاجرون.
- التعاون مع البلدان الأصلية للعمال لضمان عدم تحميلهم لرسوم الانتداب.
- ضمان أن يكون الأشخاص المشتبه في قيامهم باستغلال العمال موضوع بحث أو متابعة ومنع المذنبين من مواصلة انتداب العمال.
- ضمان عقوبات مناسبة عند خرق تشريع العمل وضمان تطبيقه.
- ضمان أن لا يتم تغيير العقود الممضاة في البلدان الأصلية للعمال وأن يتم متابعة الأشخاص الذين يقومون بممارسات مخادعة حول الأجور وظروف العمل.

البند الرابع

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

بدأت اللجنة أعمالها ابتداء من 01-06-2015 لغاية 10-06-2015 بمناقشة البند الرابع المعروف على جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم عرض موجز حول التقرير من ممثل المدير العام في اللجنة و طرح تساؤل هل تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة محركا رئيسيا لاستحداث الوظائف؟ وقد أشار التقرير إلى أن هذه المنشآت شديدة التنوع ويقف هذا الواقع عائقا كبيرا أمام صياغة السياسات في ضوء حجم المنشآت.

وأفضت النقاشات إلى أن هناك اختلاف في وجهات النظر بشأن الإسهامات الاقتصادية التي تقدمها المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأن الأمر يتطلب إجراء المزيد من التقييم لتلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يسمح لصانعي السياسات بتبني النتائج ومقارنة التكاليف مع المنافع الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها وتقييم فعالية سياسات تلك المنشآت مقارنة مع غيرها من المنشآت الكبيرة الحجم.

وتضمن هذا التقرير خمسة فصول:

- الفصل الأول حول السياق والتعاريف

حيث أشار إلى أن تلك المنشآت تسهم إسهاما أساسيا في استحداث الوظائف وتوليد الدخل وأنها تحتل ثلثي الوظائف الإجمالية عبر العالم.

أما التعاريف: فإنها تختلف باختلاف البلدان وعادة تستند إلى عدد المستخدمين أو العائدات السنوية أو قيمة أصول المنشأة.

- الفصل الثاني:

تناول إسهام المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العمالة والنمو الاقتصادي وفقا للتقديرات العالمية والتي تمثل أكثر من 95% من مجموع المنشآت، وتمثل ما بين 60 – 70% من الناتج المحلي الإجمالي.

- الفصل الثالث:

- تناول القيود التي تواجهها تلك المنشآت وتمثل في عقبة الحصول على التمويل
- عقبة الحصول على الكهرباء – المنافسة من الاقتصاد غير المنظم، معدلات الضرائب، عدم توفر المهارات المطلوبة، عدم توفير الحماية الاجتماعية.

- الفصل الرابع:

تناول سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحدث هذا الفصل عن نقص المعلومات، وعدم توفير بعض البيانات وارتفاع تكلفتها.

- أما الفصل الخامس والأخير:

تناول أهمية وفعالية سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دعم أولويات منظمة العمل الدولية وعرض لأهم ما قدمته منظمة العمل الدولية وما هو مطلوب منها مثل التدريب على الحصول على التمويل ، تنظيم المشروعات، إضفاء السمة المنظمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحسين ظروف العمل والإنتاجية في المشروعات الصغيرة.

وقد خلصت اللجنة إلى اعتماد مجموعة من الاستنتاجات نذكر أهم ما ورد منها في تقرير اللجنة كالآتي:

1 -إن النهوض بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعد وسيلة لخلق مزيد من فرص العمالة المنتجة والعمل اللائق. كما تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة المستدامة في نمو الوظائف المنتجة، وإلى زيادة الدخل، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتقليل مواطن العجز في العمل اللائق. هذا وتعد التوصية 189 لسنة 1998 الخاصة بخلق الوظائف في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتوصية رقم 202 لسنة 2012 الخاصة بأرضية الحماية الاجتماعية، والاستنتاجات الخاصة بتعزيز المنشآت المستدامة التي تم إصدارها في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2007، وإعلان منظمة العمل الدولية حول المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لسنة 1998 والأجندة العامة حول التشغيل لسنة 2003 ، وإعلان منظمة العمل الدولية حول العدالة الاجتماعية بمثابة دليل إرشادي للتدخلات التي يمكن اتخاذها من أجل تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2-تختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باختلاف الحجم، والقطاع والاقتصاد في ما اذا كان في الحضر أو الريف وبدرجة التنظيم، والعائد، وعمر المنشأة، كذلك تختلف باختلاف الدول. هذا التنوع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يضع تحدياً أمام صياغة السياسات العامة وبالتالي لا توجد سياسة موحدة تتسق مع جميع المشروعات.

3 -هنالك أدلة تجريبية قوية حول عدد الوظائف التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة ذات الطابع المنظم منها، إلا أن الأدلة الخاصة حول الحقائق المتعلقة بنوعية الوظائف في هذه المشروعات غير كافية وغير ملائمة.

4 -تختلف بشكل كبير القيود التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعليه لا بد من تحليل هذه القيود في السياق الوطني وفي ظل الخصائص المتباينة لكل منشأة أخذين في الاعتبار أن خلق بيئة مناسبة أمر ضروري لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقليل مواطن العجز في خلق العمل اللائق. وينبغي على الدول الأعضاء جمع وتحديث المعلومات الخاصة بالعوائق التي تواجهها

المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل دوري من أجل إرساء الأسس لوضع السياسات القائمة على البيانات في هذا المجال.

5- يجب أن تتماشى وليس بالضرورة أن تقتصر عليها، التدابير الرامية لتحسين البيئة المناسبة للمنشأة الصغيرة والمتوسطة مع استنتاجات عام 2007 بشأن تعزيز المنشأة المستدامة وهذه التدابير تتضمن تسهيل اللوائح المعقدة، تحسين كيفية الحصول على التمويل، إنشاء وتجميع قاعدة تكنولوجية وربطها ببعضها، معالجة مواطن العجز في العمل اللائق في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال ممارسة الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل وتحسين ظروف العمل، الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والتدريب والتكنولوجيا التي تعتمد عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاكتساب السمة المنظمة وغيرها من التدابير.

6- يمكن أن تساعد السياسات المصممة جيدا لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفق الظروف الوطنية لكل دولة على خلق مزيد من فرص العمل الأفضل والإسهام في النمو الاقتصادي، وينبغي أن تكون هذه السياسات متمشية مع سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الرامية إلى تحسين الإنفاذ والامتثال إلى القوانين، وسياسات التعليم والمهارات وتعزيز الحوار الاجتماعي، وحرية تكوين نقابات المفاوضة الجماعية، والحماية الاجتماعية.

7- أكدت اللجنة مرة أخرى على دور الحكومات والشركاء الاجتماعيين في تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في خلق العمالة المنتجة والعمل اللائق كما هو منصوص عليه في التوصية رقم 189، والاستنتاجات الخاصة بتعزيز المشروعات المستدامة لعام 2007.

ويتمثل دور الحكومات في:

- خلق وتوفير بيئة مناسبة لتعزيز المشروعات المستدامة.
- التأكيد على تطبيق معايير العمل والمعايير البيئية، وإيجاد مؤسسات وخدمات عامة تعمل جيدا.
- تصميم سياسات أو برامج لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها وتنفيذها ورصدها وتقييمها وتعزيز سياسات عامة ذات أهمية خاصة من أجل مواجهة القيود التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملون فيها.
- جمع ونشر بيانات بشأن الجوانب النوعية والكمية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملون بها.
- تشجيع وتسهيل المشاركة في الحوار الاجتماعي.
- السعي لتأكيد ممارسة العمال لحقوقهم الأساسية في العمل وتطبيق معايير العمل من خلال توفير نظم تفتيش عمل كافية.

8- التأكيد على دور منظمة العمل الدولية في تقديم المساعدة للدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ سياسات لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تخلق العمالة المنتجة وفرص العمل اللائق، وعلى منظمة العمل الدولية إدماج مجموعة من التدابير في سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة منظمة تساعد على ضمان تهيئة بيئة تمكينية للمشاريع المستدامة، والحقوق في العمل بما فيها السلامة والصحة المهنية وأن تعزز تفتيش العمل الفعال ونوعية العمل بالإضافة إلى توفير نظم حماية اجتماعية وذلك بالتشاور والتعاون مع منظمات أصحاب العمل والعمال.

وفي ختام أعمال اللجنة أصدرت التوصية التالية:

" دعوة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى أن يولي هذه الاستنتاجات الاعتبار الواجب عند التخطيط للعمل في المرحلة المقبلة، ويطلب من المدير العام أن يأخذها في الاعتبار عند إعداد مقترحات الخطة والميزانية لفترة السنتين 2016 – 2017 .

البند الخامس أداة معيارية

استكمال مناقشة مشروع التوصية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى المنظم

1 - المسائل الإجرائية

- شكل المؤتمر لجنة ثلاثية لمناقشة البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر في دورته 104 والمتعلق باستكمال مناقشة مشروع توصية العمل الدولية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

- تشكلت رئاسة مكتب اللجنة على النحو التالي:

- السيد فرجيل سيفيلد، حكومة جنوب إفريقيا، رئيس
- السيد ألكسندر برمبونغ، أصحاب عمل غانا، نائب رئيس عن فريق أصحاب العمل.
- السيد بلامن ديميتروف، عمال بلغاريا، نائب رئيس فريق العمال

2 مناقشة مشروع التوصية

1 - 1 المناقشة العامة

خلال المناقشة العامة استعرضت بعض الحكومات حجم الاقتصاد غير المنظم في اقتصادياتها والإجراءات التي اتخذتها لتيسير انتقال الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وركزت حكومات أخرى على إبراز أهمية اعتماد مثل هذه الأداة القانونية باعتبارها ستقر توجهات ومبادئ تستأنس وتسترشد بها الحكومات في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج الهادفة إلى تيسير الانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم.

2 - 2 التعديلات المدخلة على مشروع التوصية :

- بلغ عدد التعديلات لمشروع التوصية 84 تعديلا تم تقديمها من طرف عدد من الحكومات والمجموعات الإقليمية ومن فريقي أصحاب العمل والعمال.
- قامت عدة حكومات دول عربية بتقديم تعديلات لمشروع التوصية وبتأييد مقترحات تعديلات صادرة عن بعض الحكومات أو المجموعات الإقليمية أو من فريقي أصحاب العمل والعمال، ولقد تم تقديم هذه التعديلات صلب المجموعات الإقليمية على غرار مصر والجزائر والسودان ضمن المجموعة الإفريقية أو دول الخليج مثل السعودية أو الكويت باسم دول مجلس التعاون الخليجي.

- إن التعديلات التي تم اعتمادها كانت عموماً طفيفة لم تغير كثيراً في مضمون مشروع التوصية واقتصرت التعديلات على توضيح بعض الأحكام وإضافة بعض الفقرات الفرعية وتغيير مكان بعض الفقرات لضمان التناسق بين أحكام التوصية.

- حافظت التوصية على الهيكلية الواردة بمشروع التوصية الذي تم مناقشته والمتمثلة فيما يلي:

- 1- الأهداف ونطاق التطبيق
- 2- المبادئ التوجيهية
- 3- الإطار القانوني والسياسي
- 4- سياسات العمالة
- 5- الحقوق والحماية الاجتماعية
- 6- الحوافز والإمتثال والتنفيذ
- 7- الحرية النقابية والحوار الاجتماعي ودور منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال
- 8- جمع البيانات والمتابعة
- 9- التنفيذ

- تمثلت التعديلات المدخلة على مشروع التوصية بالخصوص فيما يلي:

● التوطئة:

تخفيف التوطئة من خلال حذف بعض الاعتبارات.

● الأهداف ونطاق التطبيق

- توضيح عبارة "الأنشطة غير المشروعة" من خلال ذكر أمثلة لهذه الأنشطة: تقديم خدمات أو إنتاج أو بيع أو امتلاك أو استخدام السلع الممنوعة قانوناً بما في ذلك الإنتاج غير المشروع للعقاقير والاتجار غير المشروع بها والتصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والاتجار غير المشروع بها والاتجار بالأشخاص وتبييض الأموال كما هي معرفة في المعاهدات الدولية المعنية.
- إضافة فقرة تنص على أنه "يمكن أن يكون العمل غير المنظم موجوداً في جميع قطاعات الاقتصاد العام منها والخاص على السواء".

● سياسات العمالة

إضافة عناصر جديدة للعناصر التي يجب أن يتضمنها الإطار العام لسياسات العمالة تتمثل فيما يلي:

- سياسات هجرة اليد العاملة تراعي احتياجات سوق العمل وتنهض بالعمل اللائق وحقوق العمال المهاجرين.

- تدابير لتعزيز الانتقال من البطالة أو التعطل إلى العمل لاسيما بالنسبة إلى للعاطلين لفترة طويلة والنساء والمجموعات المحرومة الأخرى
- نظم معلومات عن سوق العمل تكون مجدية وسهلة المنال ومحيّنة.

• الحقوق والحماية الاجتماعية

توضيح مفهوم الأجر الأدنى بإضافة أحكام تنص على أنه الذي يراعي احتياجات العمال ويأخذ في الاعتبار العوامل المعنية على غرار تكلفة المعيشة والمستوى العام للأجور في البلد.

البند السادس

المناقشة المتكررة

الهدف الاستراتيجي المتعلق بالحماية الاجتماعية (حماية العمل)

بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية 2008 بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة عقدت اللجنة اجتماعاتها خلال الفترة 1-10 يونيو/ حزيران 2015 لمناقشة التقرير السادس من جدول أعمال الدورة 104 لسنة 2015 تحت عنوان " حماية العمل في عالم عمل أخذ في التحول" وذلك في إطار المناقشة المتكررة بشأن الهدف الاستراتيجي المتمثل في الحماية الاجتماعية.

تضمن التقرير 5 فصول:

- 1- القضايا والتحديات التي تواجه حماية العمل في عالم أخذ في التحول.
- 2- الأبعاد الأربعة لحماية العمل: سياسات الأجور – وقت العمل – السلامة والصحة المهنية – حماية الأمومة.
- 3- التحديات السياسية والاستجابات الوطنية
- 4- استجابة منظمة العمل الدولية لتحسين الحياة المهنية

تنظيم حماية العمل وتوسيع نطاق التغطية: في السلامة والصحة المهنية وحماية الحد الأدنى للأجور ومتساويا بين الجنسين، وتنظيم وقت العمل لتحقيق التوازن بين احتياجات العمال واحتياجات المنشآت. وجعل حماية العمل أكثر شمولاً للفئات الأخرى منهم المهاجرين، والعمال المنزليين، والأشخاص ذوي الإعاقة.

أداء المنشآت وحماية العمل نهج مستدام ومتكامل يتطلب تحسين الامتثال (تطبيق المعايير)، علاقة الانتاجية بظروف العمل، والإدارة السديدة وتمثيل العمال وحماية العمل.

5- الاستنتاجات والمضي قدما

الاستجابة الحالية لمنظمة العمل الدولية

المضي قدما لتطوير حماية العمل

انطلقت المناقشات حول الأبعاد والاستجابة والنهج المستقبلي من خلال النقاط التالية:

- 1- ما هي الاتجاهات القائمة في تطبيق حماية العمل على مستوى رفاهية العامل وأداء المنشآت؟ وما هي الإصلاحات السياسية والتنظيمية في البلدان في هذه الأبعاد الأربعة؟
- 2- ما هي العقبات القانونية والتطبيقية التي تواجه حماية العمل؟

3 - ماهي نتائج سياسات منظمة العمل الدولية والمساعدات التي تقدمها للدول الأعضاء والشركاء الاجتماعيين؟

4 - ماذا تفعل هذه المنظمة إزاء - عالم العمل الآخذ في التحول - وضمان الحماية الشاملة للعمل- ما تحققه معايير العمل الدولية في مجال حماية العمل: المعايير كافية أم تحتاج إلى تعديل أو استحداث معايير جديدة؟

وتركزت بيانات رئاسة اللجنة، وممثل منظمات أصحاب العمل، وممثل منظمات العمال على الإجابات على القضايا أعلاه، من الزاوية التي تخدم مصالح وطموحات الجهة التي تمثلها.

وقد قدمت رئاسة اللجنة تعريف الحماية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي وعلاقتها بالأبعاد الأربعة لحماية العمل (الأجور، وقت العمل، السلامة المهنية، حماية الأمومة). وضرورة تغطية فئات عمالية غير محمية وتعمل في بيئة غير آمنة، وظروف عملها شاقة وعلاقات عملها غير إنسانية مثل عمال المنازل، عمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعاملين لحسابهم وعمال القطاع غير المنظم، وأشكال استخدام غير معتادة في العمل، وكل ذلك يثير مشاكل للعامل وأسرته والمجتمع.

وهناك علاقة بين مستويات الأجور والمعيشة، وكذلك دور الشركاء الاجتماعيين والحوار الاجتماعي في تعزيز الأبعاد الأربعة للعمل وتحسين مجالاتها من خلال الامتثال إلى معايير العمل الدولية المصادق عليها، وتطبيق القوانين ونظم العمل والحماية في العمل، واتخاذ قرارات جادة لحماية الأجور وتحسين ظروف الأمومة والتقييد بتعليمات وإرشادات الصحة والسلامة المهنية لتحسين المستوى النفسي والصحي والاجتماعي للعمال.

ومن خلال المناقشات والمداخلات بشأن حماية العمل برزت المؤشرات الآتية:

- 1 - الفهم المشترك لأهمية توسيع حماية العمل، ولم يظهر خلاف حول الهدف الاستراتيجي للحماية الاجتماعية من حيث المبدأ.
- 2 - تشكل معايير العمل الدولية والعربية مرجعية أساسية لأطراف الإنتاج الثلاثة، في تعزيز بيئة لائقة لتطبيق حماية العمل بأبعادها الأربعة: الأجور، وقت العمل، السلامة المهنية، وقضايا الأمومة)

- الإقرار بأن العالم في تغير مستمر ينعكس على عالم العمل، وللعولمة والتكنولوجيا الحديثة تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية مباشرة على عالم العمل ومتطلبات حمايته.
- الدافع الشديد لشمول فئات عمالية هشة تعمل في ظروف عمل ذات وتيرة غير إنسانية وأشكال غير معتادة من التشغيل ومستويات الحماية في العمل متدنية إن لم تكن منعدمة.

- تشكل المصادقة على المعايير ذات العلاقة بأبعاد الحماية في العمل أهمية كبيرة في رفع المستوى المعيشي والاجتماعي وتحقيق الاستقرار. ولتطوير أجهزة التفيتش والمراقبة ورصد الامتثال عاملا مهما في دعم حماية العمل.
- إن الحوار الاجتماعي والقدرات المعرفية والمهنية لأطراف الإنتاج من شأنها أن تمتد تطبيقات حماية العمل إلى فئات عمالية وعلاقات استخدام غير معيارية وغير معتادة من خلال التحفيز على تحسين سياسات الأجور وتنظيم وقت العمل بما يضمن التوازن بين العمل والحياة.
- الحاجة إلى دور منظمة العمل الدولية في المجالات المعرفية والفنية والمهنية والمعيارية لإحراز تقدم في تطبيقات حماية العمل.

وخلصت اللجنة إلى اعتماد مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تتماشى مع التطورات والتغيرات العالمية لتوفير الحماية للعمال في مختلف المجالات وذلك في إطار عالم عمل أخذ في التحول ويمكن استعراض أبرز ما ورد في تقرير اللجنة كالآتي:

- حماية العمال والضمان الاجتماعي يتكاملان ويوفران معا الحماية الاجتماعية التي يحتاج إليها العمال وأسرهم. ويشكل تنظيم ظروف العمل في مجالات الأجور ووقت العمل والسلامة والصحة المهنية وحماية الأمومة، عاملا محوريا في الحماية الفعالة والشاملة للعمال. وتسهم نظم فعالة من الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية في أوجه الحماية تلك.
- أدى تزايد أشكال الاستخدام غير المعتادة والتعاقد من الباطن، إلى جانب تدني تغطية المفاوضة الجماعية، إلى إثارة تحديات فيما يتعلق بتوفير حماية العمل فعليا للعمال، لاسيما لأشد المجموعات استضعافا.
- لا بد للوائح توخيا لتنفيذها فعليا من أن تراعي تنوع سوق العمل. وتواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحديات خاصة أمام التنفيذ الفعلي لحماية العمال. وأن السمة المنظمة تساعد على زيادة القاعدة الضريبية مما يسمح بتمويل برامج الحماية الاجتماعية وإدارات التوظيف وتفتيش العمل وغير ذلك من السلع والخدمات العامة.
- توسيع نطاق التغطية لتشمل جميع العمال. ينبغي للحكومات والشركاء الاجتماعيين تحديد وسد الثغرات القائمة في تغطية الحماية القانونية، وإيلاء اهتمام خاص للمهن والقطاعات المستبعدة من هذه الحماية.
- إن عدم الامتثال للقوانين واللوائح والاتفاقات الجماعية يقوض الحماية الفعالة للعمال ويضر بهم وبالمنشآت الملتزمة بالقانون وبالمجتمعات المحلية والاقتصادات ككل.
- يجب أن تساعد المؤسسات الفعالة لتحديد الأجور على ضمان حصول الجميع على حصة عادلة ومنصفة من ثمار التقدم. وتستخدم الحكومات والشركاء الاجتماعيين الحد الأدنى للأجور لحماية العاملين بأجر من الأجور المتدنية بلا مبرر وكأحد عناصر سياسة معدة لمكافحة الفقر.

- المشاركة المباشرة لممثلي منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في تسيير الهيئات المعنية بإرساء الحد الأدنى للأجور، أمر أساسي لوضع الحد الأدنى للأجور بما يتماشى مع وضع كل بلد مع مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.
- من شأن خفض ساعات العمل الطويلة أن يحسن صحة العمال والسلامة في مكان العمل والتوازن بين العمل والحياة وفي نهاية المطاف إنتاجية المنشأة المستدامة.
- يمكن لترتيبات وقت العمل المرنة أن تكون ذات فائدة متبادلة عندما تلبي الاحتياجات المشروعة للمنشآت والعمال ومن الأمثلة على ذلك العمل بدوام جزئي المتسم بأنه منتج ومختار بحرية، ويمكن اللجوء إلى السياسات والمفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي والمبادرات في مكان العمل لتمكين العمال بدوام جزئي من التمتع بساعات عمل كافية لتلبية احتياجاتهم.
- لا غنى عن الاستراتيجيات والالتزامات الثلاثية فيما يتعلق بالوقاية والسلامة والصحة المهنية. والحكومات مسؤولة عن سن القوانين المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية وإنفاذها بما في ذلك من خلال نظم إدارة وتفقيش العمل. كما ينبغي للحكومات أن تضع بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، السياسات والنظم والبرامج الوطنية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية وتقديم الإرشاد التقني إلى الأطراف المعنية.
- حماية الأمومة ضرورة لحماية صحة وسلامة الأم والطفل وللمساواة بين الجنسين ولتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة، مما يساعد على توسيع مجموعة المهارات المتاحة أمام الاقتصاد. ويتطلب سد الثغرة في التغطية تصميم وتنفيذ استراتيجيات قابلة للديمومة بما في ذلك تكييف العمليات وأماكن العمل ترمي إلى توسيع نطاق حماية الأمومة تدريجياً لتشمل جميع النساء.



منظمة العمل العربية
مكتب العمل العربي

كلمة

سعادة السيد / فايز المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

في الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015

((جنيف ، 1 - 13 يونيو / حزيران 2015))

السيد رئيس المؤتمر أصحاب المعالي والسعادة والسيدات والسادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسعدني في البداية أن أهنيء رئيس الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 ومساعديه على نيلهم ثقة المؤتمر وان اعبر عن سعادتني واعتزازي بالقاء كلمة منظمة العمل العربية لهذه الدورة للمرة الأولى بصفتي المدير العام المنتخب لهذه المؤسسة العريقة. كما يسعدني أن أعرب باسمي وباسم المجموعة العربية للسيد / غاي رايدر المدير العام لمكتب العمل الدولي على حضوره جانب من فعاليات الدورة (42) لمؤتمر العمل العربي تعبيراً عن مدى اهتماماته بدعم وتعزيز التعاون البناء القائم بيننا من أجل الارتقاء بقضايا العمل والعمال نحو تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية وذلك في إطار تلاقى المبادئ النبيلة والأهداف المشتركة التي تجمعنا وانحيازنا الكامل للمضي قدماً نحو إرساء العدالة الاجتماعية والسلم والاستقرار على مستوى جميع الأقاليم في العالم.

وبكل عزم ومصداقية وروح المسؤولية ستواصل منظمة العمل العربية مسيرتها بمزيد من الجهد والعطاء لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها للاستجابة إلى تزايد مطالبة الشعوب العربية كباقي الشعوب في العالم بحقوقها بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومزيد من الحريات ومتطلبات الحياة والعيش الكريم الآمن.

السيدات والسادة

ان ما تشهده المنطقة العربية من احتجاجات شعبية واضطرابات سياسية يضيء بشكل واضح على ان المدخل الاساسي لضمان الامن والاستقرار يتطلب وبكل الحاح تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بمفردات رفع مستويات التشغيل والحد من البطالة وتقليص نسب الفقر وتأمين أوفر شروط التنمية المستدامة المنصفة والمتوازنة مناطقياً. حيث أثبتت هذه التغيرات محدودية النماذج التنموية المعتمدة لمواجهة التحديات المذكورة أعلاه مما يتطلب فكراً مجدداً وحلول غير تقليدية واستراتيجيات مبتكرة تساعد على إعادة تنظيم أسواق العمل وتنمية التشغيل وتوفير المزيد من فرص العمل اللائق والمجزي وبوجه خاص لصالح فئة الشباب. ونحن نتطلع في منظمة العمل العربية ان تستخلص مناقشات البند الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة مجموعة

من الاستنتاجات تضاف إلى ما يتوفر لدينا لتطوير هذا القطاع الاقتصادي الهام وضمن قدراته على توفير المزيد من فرص العمل. أيضا سعينا متواصل لتعزيز وترسيخ الحوار الاجتماعي كأداة متميزة لتحقيق التوازن بين مصالح أطراف الإنتاج والعمل على رفع درجة الالتزام بالتشريعات ومعايير العمل وبوجه خاص فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية وتحسين شروط وظروف العمل وحماية العمال في جميع الأنشطة الاقتصادية .

وفي هذا السياق العام لا يسعني الا ان اعرب للسيد غاي رايدر عن التقدير على حسن اختيار موضوع تقريره لهذه الدورة وان اثني على المبادرة المثوية لمستقبل التشغيل لمنظمة العمل الدولية والتي نشاطركم الراى نحو المزيد من العدالة الاجتماعية خاصة وان المناخ الدولى والمناخات الوطنية تزايدت فيها مخاطر البطالة واللامساواة والفقر والتهميش وهو ما قد يبعد اكثر فاكثر عالم العمل على عالم الاعمال على المستويين العربى والدولى مما يتطلب مزيد من التنسيق والتعاون بين منظمينا لتحقيق اهدافنا المشتركة فى الوطن العربى فى اطار الاهداف الاستراتيجية ومجالات الاهمية القصوى لمنظمة العمل الدولية .

السيدات والسادة ،،،

ونحن فى رحاب أروقة مؤتمر العمل الدولى أكبر منبر عالمى للحوار بين أطراف الإنتاج الثلاثة فى جميع البلدان فى العالم ومن ابرز أهدافه السامية الوقوف ومناصرة كل حق مشروع وإرساء أسس العدالة الاجتماعية والانصاف وتمكين جميع الشعوب من الحياة الكريمة الأمانة ، فمن الواجب ايلاء المزيد من الاهتمام والعناية لحل القضايا الإقليمية العالقة التى لاتزال تهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمى وفى مقدمتها القضية الفلسطينية العادلة حيث لاتزال سلطات الاحتلال الصهيونى تمارس ما اعتمدت عليه منذ عده عقود من حيث الممارسات التعسفية وانتهاك الحريات وحقوق الإنسان والاتجاه نحو الفصل الحقيقى للمناطق الجغرافية اللازمة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ضاربه ضرب الحائط معايير العمل الدولية والقوانين والإعلانات والمواثيق والشرعية الدولية على مرأى ومسمع من المجتمع الدولى العاجز على تحمل المسؤولية التاريخية واتخاذ كافة الإجراءات والمواقف الجدية للمضى قد ما نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلى و استرجاع الشعب الفلسطينى حقوقه الطبيعية والمشروعة فى الحياة الكريمة والأمانة على أراضيه المستقلة والحفاظ على مقدساته الدينية.

وأنا إذ نتفق مع الاستنتاجات الواردة فى تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولى لعام 2015 حول أوضاع العمال فى الأراضى العربية المحتلة نكرر من جديد مطالب المجموعة العربية بالدعوة إلى المدير العام

والأجهزة النظامية والدستورية لمنظمة العمل الدولية لإيجاد الوسيلة المناسبة لمناقشة ملحق تقرير المدير العام المذكور أعلاه ضمن جدول أعمال واجتماعات مؤتمر

العمل الدولى المكان الطبيعى باعباراه جزء لا يتجزأ من تقريره للمؤتمر.

لقد طال انتظارنا وطال صبر اشقائنا الفلسطينيين ولكننا على يقين من أن الكفاح من أجل حقوق الإنسان لابد له ان ينتصر فى النهاية.

< والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته >

فايز المطيرى

المدير العام لمنظمة العمل العربية

رضا
ط/هدى

كلمة معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير
الدولة لشؤون التخطيط والتنمية
الاستاذة/ هند صبيح براك الصبيح
باسم المجموعة العربية
أمام مؤتمر العمل الدولي – الدورة 104
جنيف 2015

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
السيدة الرئيسة
الزملاء ممثلوا اطراف الانتاج الثلاثة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أتشرف في البداية بالأصالة عن نفسي ونيابة عن اعضاء المجموعة العربية المشاركة في المؤتمر أن أهني معالي السيدة/ ايفا جونزيمي على توليها منصب رئاسة الدورة الحالية للمؤتمر مع أمنياتي الخالصة لمعاليتكم بالتوفيق والنجاح في إدارة أعمال المؤتمر التي أتق بأنها ستكون متميزة كونها ستدار من قبل (إمرأة).

السيدات والسادة:

يحمل تقرير المدير العام المعروض على هذه الدورة بعنوان "مستقبل العمل : مبادرة المثوية" في طياته الكثير من الأمور التي من شأنها أن تبعث الأمل لدينا في معالجة العديد من القضايا التي تحظى باهتمام الشركاء الاجتماعيين, فدائماً يكون الحديث عن المستقبل باعثاً على الأمل بوضع أفضل, لكن هنا يكمن السؤال:- أفضل من ماذا؟

بمعنى أنه للحديث عن المستقبل لابد لنا من الحديث بدايةً عن الحاضر الذي نطمح أن يكون المستقبل أفضل منه.

ومن هذا المنطلق أتحدث إليكم اليوم عما شهدته المنطقة العربية في السنوات القليلة الماضية من تحديات اقتصادية واجتماعية حساسة جداً اهمها البطالة والعدالة الاجتماعية والعمل اللائق, ولا يخفى على أحد مدى تأثير تلك القضايا على مجتمعاتنا, الأمر الذي دعانا جميعاً الى تسريع وتيرة التحرك والتفاعل معها ضمن خطط واضحة ومحددة الأهداف وأصبحنا من اجلها في سباق مع الزمن.

ولقد ساهمت منظمة العمل العربية والدول الاعضاء بها في وضع سياسات ومبادرات من شأنها الحد من البطالة في بلداننا وإدماج الشباب في أسواق العمل.

ولعل من أهم تلك المبادرات, المبادرة الخاصة بالعقد العربي للتشغيل التي اعتمدت في قمة الكويت الاقتصادية عام 2009 واعتبار الفترة من 2010-2020 عقداً عربياً للتشغيل وخفض البطالة.

السيدات السادة

إن الأحداث المتسارعة في منطقتنا والعالم تتطلب تغييراً جذرياً ونوعياً في الجهود المبذولة لمواكبتها, مع التأكيد على أهمية الاعتراف بالدرس المستفاد من تلك الاحداث بأنه لا يوجد منطقة معزولة عن الأخرى في عالمنا اليوم

ولابد ان تحظى تلك الجهود بكافة أنواع الدعم الممكن تقديمه من قبل منظمة العمل الدولية وأن يكون مواكباً لتلك التغييرات المتسارعة وأن نرى باكورة النتائج الإيجابية لعمليات الإصلاح التي يقودها سيادة المدير العام والتي سيكون لها ايضاً بالغ الأثر في دعم المبادرة الواردة في تقريره لهذا العام.

كما يحدوني الامل ان تساهم مخرجات بنود جدول اعمال الدورة الحالية في تقديم دعم إضافي للتغلب على التحديات التي تواجهنا . فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحماية العمل والانتقال من القطاع غير المنظم الى القطاع المنظم تعتبر ركائز أساسية لخلق بيئة عمل مستقرة تسهم بفعالية في تحقيق الأهداف التنموية.

السيدات السادة

عند التطرق الى الحديث عن ما يحدث لعالمنا اليوم نجد أنفسنا ملزمين بالحديث عن منطقة تستولي حالياً على اهتمام العالم اجمع، ألا وهي الاراضي العربية المحتلة و أوضاع شعوبنا العربية الصامدة.

ومن ابرز ما يدور في تلك المنطقة، ما يتعرض له أطراف الانتاج في دولة فلسطين بشكل عام وعمال دولة فلسطين بشكل خاص من ممارسات تمييزية تمت الاشارة اليها بشئ من التفصيل في ملحق تقرير المدير العام المتعلق بأوضاع العمال هناك.

إن ما يحدث في فلسطين على مدى الستون سنة الماضية يتعدى الحاجة الي بيانات الشجب والتنديد، كون الوضع القائم حالياً ما هو إلا بمثابة دليل قاطع على انتهاكات صارخة لكافة مبادئ وأحكام منظمة العمل الدولية، ويتطلب من جميع الدول الأعضاء في المنظمة اتخاذ مواقف جادة وعملية تجاه تلك الانتهاكات.

وختاماً ايها السيدات والسادة

إن اطفال اليوم هم شباب المستقبل الذي نتحدث عنه، ولضمان مستقبل الشباب لابد من ضمان حاضرات الاطفال، ومن هنا ادعو الجميع أن نراجع جهودنا المبذولة لصالح جميع الاطفال في العالم، وما اذا كنا قد تخطينا الحاجة للحد من عمل الاطفال وأصبحنا الآن بحاجة لان نعمل من اجل الحفاظ على حياة الاطفال وأسرهم. فلنعمل جميعاً من اجل حفظ حياة اطفال فلسطين ومستقبلهم.

والسلام عليكم ورحمة الله



منظمة العمل العربية
مكتب العمل العربي

كلمة

سعادة السيد / فايز المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

في الملتقى الدولي للتضامن

مع عمال وشعب فلسطين والأراضي

العربية المحتلة الأخرى

((جنيف ، 8 يونيو / حزيران 2015))

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيدة / هند صبيح براك الصباح
وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة لشئون التخطيط والتنمية بدولة الكويت
- رئيسة المجموعة العربية
معالي السيد / مأمون أبو شهلا
وزير العمل بدولة فلسطين
سعادة السيد / غاي رايدر - المدير العام لمكتب العمل الدولي
سعادة السفير يان كنوتسون سفير السويد
السيد يورغون رونيست رئيس فريق أصحاب العمل
السيد لوك كورتبيك رئيس فريق العمال
أصحاب المعالي الوزراء وأصحاب السعادة السفراء
السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود والحضور الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسعدنى أن أرحب بكم جميعاً أجمل ترحيب فى هذا الملتقى الدولي الهام للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى والذي تعقده منظمة العمل العربية على هامش دورات مؤتمر العمل الدولي لعدة سنوات متعاقبة وأن أعبر عن سعادتى مشاركتكم هذه الجلسة للمرة الأولى بصفتى المدير العام لمنظمة العمل العربية المنتخب من الدورة (42) لمؤتمر العمل العربى لعام 2015 (الكويت، أبريل / نيسان 2015). كما يسعدنى أن أعرب عن الشكر والتقدير إلى الصديق غاي رايدر المدير العام لمكتب العمل الدولي على حضوره معنا تأكيداً على إدراكه التام للإبعاد المتشعبة للقضية الفلسطينية وإيمانه الراسخ بالقيم والمبادئ النبيلة وأهداف منظمة العمل الدولية وسعيه المتواصل لتحقيق العدالة الاجتماعية ومناصرة كل حق مشروع لجميع الشعوب على امتداد الكرة الأرضية، وعلى ما يبذله من جهود للمساعدة على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المأساوية التى يعيشها أخواننا فى فلسطين والأراضي العربية الأخرى الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ حوالى ستة عقود من الزمن وذلك من خلال التزامه بتنفيذ قرارات مؤتمر العمل الدولي ذات الصلة وإيفاد بعثة تقصى الحقائق لزيارة فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى خلال شهر أبريل فى كل سنة بهدف إعطاء وصف دقيق ومحاييد عن واقع الأوضاع على أن يتم

إدراج التقرير والاستنتاجات التي تتوصل إليها البعثة ضمن التقرير السنوى المقدم من المدير العام لمكتب العمل الدولى إلى مؤتمر العمل الدولى.

السيدات والسادة ،،،

أن حضوركم المكثف هذه الجلسة يعبر عن انحيازكم للقيم والمبادئ النبيلة لمنظمة العمل الدولية أساسها العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية لجميع الشعوب وإطلاق دعوة إضافية وصريحة إلى ضرورة التزام المجتمع الدولى بجميع أطرافه ومكوناته بما أقره على نفسه من قوانين وإعلانات ومواثيق وشرعية دولية لضمان الحقوق الطبيعية للإنسان فى الحياة الكريمة الآمنة ومن ثم يمثل وقوفكم إلى جانب شرعية وعدالة القضية الفلسطينية بصيص من الأمل إلى الشعب الفلسطينى لمواصل الصمود والكفاح لاسترجاع حقوقه المسلوبة وتمتعه بالحياة الإنسانية على أراضيه المستقلة وصيانة معتقداته ومقدساته الدينية، وأن عدم الشعور بالعزلة يكون له الأثر الأكبر فى تقوية العزائم والقدرات النضالية لدى الشعوب المنكل بها.

فعلى على غرار جلساتكم السابقة والمناسبات الأخرى التي أتيت لكم فيها الفرصة لإخراج ما تحملونه من مشاعر التعاطف والتضامن مع عمال وشعب فلسطين ورسائل الإغاثة التي وجهتموها مراراً إلى المجتمع الدولى بشأن هذه القضية العادلة فقد يكون من المفيد أن أعيد وكرر من جديد وللمرة الألف أن خيار السلام هو خيار استراتيجى عربى تتمسك به مختلف شرائح المجتمع العربى ولا رجوع عنه غيرانه وعلى مرأى ومسمع كل متابع للقضية على أرض الواقع يتبين فى كل مرة تمتد اليد العربية نحو السلام الشامل والعدل مع كيان الاحتلال الصهيونى يقابلها بالرفض وبمزيد من التعقيدات والإجراءات والممارسات التعسفية والإرهابية وبوجه خاص فيما يتعلق بالخطط والبرامج الاستيطانية التوسعية وتقويض أية جهود عربية وإقليمية ودولية لإنهاء الاحتلال وبلوغ حل الدولتين القابلتين للبقاء.

وربما تتأكدون من كلا منا بالرجوع إلى تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولى المقدم إلى الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2014 بعنوان وضع عمال الأراضي العربية المحتلة والذي قدم وصفاً دقيقاً لحقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظروف الإنسانية الكارثية التى يعيشها العمال العرب فى فلسطين بسبب

استمرارية وترسيخ الممارسات والجرائم النكراء لسلطات الاحتلال الإسرائيلي وتأثيراتها المدمرة على التنمية والتشغيل وكرامة وحقوق الإنسان وقد أفادت بعثة تقصى الحقائق بان زيارتها جرت فى وقت حرج لمحادثات السلام شهدت تكثيف النشاط الاستيطاني وتفاقم العنف فى الضفة الغربية وحالة التشاؤم من قلة نتائج هذه المرحلة من عملية السلام التى لم يكن قد بقى منها أثر يذكر مع الإعلان عن مزيد من الخطط التوسعية فى اتجاه فصل حقيقي للقدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية وبالتالي قطع التواصل الجغرافي اللازم لإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء، كما ورد فى استنتاجات البعثة ما ينص على إذا لم يتم إزالة القيود الكثيرة المفروضة على النشاط الاقتصادى الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي فمن غير الممكن توقع تحسن مستدام فى وضع العمال وأصحاب العمل والشعب الفلسطيني.

السيدات والسادة ،،،

ربما نتفق جميعا على ان الأوضاع والظروف القاسية التى تسود على أرض الواقع فى فلسطين إذا لم تبق على حالها فهى مع الأسف فى منحدر نزولي كبير بسبب الخطورة الحقيقية لانهاى عملية مفاوضات السلام وتعنت وتكريس سلطات الاحتلال الإسرائيلية الممارسات التعسفية والوحشية فى فلسطين وارتكاب مزيد من الجرائم فى حق الشعب الفلسطيني وتضييق الخناق على آلاف المساجين الفلسطينيين غير مكترثة حتى لسقوطهم ضحايا الإضراب عن الطعام، إضافة إلى انتهاك الحقوق والحريات ومصادرة الأراضي والممتلكات والموارد الطبيعية وهدم المنازل ومؤامرات تهويد القدس وتفريغ الأراضي المحتلة من سكانها الأصليين واستكمال بناء الجدار العنصرى العازل وعزل القرى والمدن الفلسطينية عن بعضها البعض وتسريع وتيرة تنفيذ المزيد من الخطط والبرامج الاستيطانية التوسعية مع تشديد القيود الصارمة المفروضة على تنقل الأشخاص والسلع ومستلزمات الإنتاج وإعادة الأعمار وتضييق الحصار المفروض على غزة منذ ما يزيد عن سبع سنوات حيث أصبح الناس يعيشون فى سجن كبير والغالبية العظمى منهم تعتمد على المساعدات والمعونات الإنسانية (ما يزيد عن 80% من السكان) فى الوقت الذى تراجع فيه بشكل ملحوظ إلتزام البلدان والجهات والمجتمع الدولي بالوفاء بالمساعدات التى وعدوا بها يضاف إلى ذلك معاناة

الدولة الفلسطينية من الأزمات المالية المتكررة الناجمة عن تهديدات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتجميد أموال الضرائب التي تعود إلى فلسطين كردة فعل غريب عن حقوق فلسطين المشروعة للانضمام إلى الأجهزة والمعاهدات والمواثيق الدولية.

الجدير بالذكر الجرائم البشعة التي ارتكبتها إسرائيل على غزة خلال فترة الصيف عام 2014 لمدة عدة أسابيع والتي ترقى إلى مستوى الإبادة والجرائم ضد الإنسانية في الوقت الذي ظل فيه المجتمع الدولي يتابع بعجز وصمت وشبه انعدام المواقف والتحركات الايجابية لوقف هدمو واستنزاف الدم الفلسطيني حيث أن هذه العمليات العسكرية التي طالت أيضا المدارس ومؤسسات وأجهزة الاغاثة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة قد خلفت اضراراً ودماراً غير مسبوق منذ بداية الاحتلال عام 1967 أسفرت عن سقوط 2031 قتيلا منهم 1473 مدنيا و 501 طفلا وإصابة 11100 فلسطيني بجروح وتهجير قرابة 110000 شخص وتدمير نحو 180000 وحدة سكنية وتضرر وتدمير مالا يقل عن 75 مدرسة.

السيدات والسادة ،،،

ما هي الجرائم الأخرى التي لم يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بعد في حق الشعب الفلسطيني الأعزل فهو بحق حالة تاريخية فريدة من نوعها لم تعرفها البشرية من قبل حيث لم يعد لدينا أية مرادفات أو نعوت تطلق على استمرارية السلطات الإسرائيلية في البطش والتنكيل وارتكاب أبشع الجرائم في فلسطين وقد ساعد على استمرارية هذه الممارسات التي بدون شك تعتبر خرقا صريحا وانتهاكا لحقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية والقوانين والإعلانات والمواثيق والشرعية الدولية غياب شبة كامل لعناصر الردع والإفلات من العقاب.

وفي تقديرنا فان تعاطف وتضامن المجتمع الدولي مع الشعب الفلسطيني ي يكون محل ترحيب لتقوية عزيمة وصمود هذا الشعب المناضل ولكنه غير كاف في ضوء ما يجري على أرض الواقع مما يتطلب من الجميع بذل المزيد من الجهود كل في موقعه للمساهمة الايجابية في دفع المجتمع الدولي لتحمل المسؤولية كاملة والانتقال من المواقف التقليدية للتنديد والاستنكار إلى تحركات عملية وضغط متواصل والمضي قد ما نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

لقد طال انتظارنا وطال صبر الشعب الفلسطيني ونحن على يقين بأن الله عز وجل لا يضيع حق وراءه طالب وان الكفاح من أجل حقوق الإنسان لابد له إن ينتصر لامحاله، عاشت فلسطين حرة.

<< والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته >>

فايز المطيرى
المدير العام لمنظمة العمل العربية

رضا
ط/هدى

**ملاحظات المجموعة العربية
حول ملحق تقرير المدير العام
بغوان " وضع عمال الأراضي العربية المحتلة "
الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015**

- 1- تعرب المجموعة العربية عن الشكر والتقدير إلى السيد / غاي رايدر المدير العام لمكتب العمل الدولي على إيفاده مرة أخرى بعثة تابعة لمنظمة العمل الدولية لزيارة فلسطين والأراضي العربية المحتلة الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي بشأن تقديم وصف دقيق لما جرى على أرض الواقع وتقييم محاييد للتأثيرات السلبية لممارسات وسياسات سلطات الاحتلال على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظروف المأسوية التي يعيشها العمال العرب وأسره في هذه المناطق المحتلة على أن يضم تقرير البعثة كملحق لتقرير المدير العام للدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 وذلك في إطار تنفيذ قرارات دورتي المؤتمر لعامي 1974 و1980 ذات العلاقة .
- 2- الشكر والتقدير إلى السيد / غاي رايدر على الجهود المبذولة للمساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف معاناة الشعوب العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى من خلال دعم وتفعيل البرنامج المعزز للتعاون التقني لصالح الأراضي العربية المحتلة وكذلك على توجهاته للمساهمة في عملية إعادة أعمار غزة . وإذ تثمن المجموعة العربية هذه الجهود فأنها تدعو منظمة العمل الدولية إلى حشد المزيد من الموارد المالية في المرحلة القادمة لتمكين هذا البرنامج من تحقيق المزيد من الإنجازات الملموسة للشعوب العربية في الأراضي المحتلة مع التركيز على بناء القدرات والمؤسسات الفلسطينية وإنعاش الاقتصاد لمزيد من فرص العمل المنتج والمجزي .
- 3- تعرب المجموعة العربية عن الشكر والتقدير إلى بعثة تقصي الحقائق التي زارت فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى خلال شهر مارس / آذار 2015 على الجهود المبذولة لإعداد هذا التقرير الذي تميز بنقل وتحليل لحقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة بكل دقة وحيادية وشفافية ونشره في وقت مبكر استجابة لمطالب عربية سابقة . وكذلك على المنهجية المتبعة لإعداد هذا التقرير حيث تضمن فصلين يرتبطان بشكل مباشر بتأثيرات الاحتلال الإسرائيلي وترسيخه على تراجع الاقتصاد وسوق العمل وحقوق العمال الفلسطينيين في سياق من التمييز . وأن المجموعة العربية ترى من الضروري التركيز في المرحلة القادمة من جانب منظمة العمل الدولية على التدخلات الفاعلة لمعالجة هذه القضايا من صميم اختصاصاتها .
- 4- ترحب المجموعة العربية بنتائج الاجتماع الذي عقد في جنيف خلال شهر مارس / آذار 2015 بين بعثة تقصي الحقائق ووفد منظمة العمل العربية لمزيد من التشاور حول الأوضاع التي يعيشها العمال العرب وإفراد أسره في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في ظل استمرارية الممارسات

التعسفية للاحتلال الإسرائيلي حيث تم تزويد البعثة بما يتوفر من معلومات وبيانات لدى منظمة العمل العربية في هذا الشأن . وأن المجموعة العربية إذ تتفهم عدم تمكن البعثة من زيارة سوريا لأسباب أمنية فهي لا ترى مبرراً لعدم زيارة جنوب لبنان المحتل وخلو التقرير من التعرض إلى ما يجري في هذه المنطقة .

- 5- بالنسبة لزيارة الجولان السوري المحتل وعلى غرار زيارة 2014 أشارت البعثة إلى إنها جرت بموجب تصريح من السلطات الإسرائيلية كبادرة حسن نية حيث أن حكومة إسرائيل تعتبر أن الجولان لم يعد من المناطق المحتلة وتم ضمه من طرف واحد عام 1981 وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة أبداً وعليه فإن المجموعة العربية تؤكد رفضها هذا القرار ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على السلطات الإسرائيلية للامتناع لقرارات الشرعية الدولية وأن لا يمثل التصريح المشار أعلاه سابقة من نوعها .
- 6- أشار التقرير إلى أن البعثة أجرت مناقشات ومشاورات مع العديد من الجهات والمنظمات الفلسطينية والإسرائيلية والمنظمات الدولية وغير الحكومية ذات العلاقة إضافة إلى المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل . ومع توسع دائرة المشاورات والمناقشات فلا ترى المجموعة العربية مبرراً لعدم التقاء البعثة بممثلي الاتحاد العام لعمال فلسطين .
- 7- أشار المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى أن الوضع الراهن يسوده مستوى عال جداً من انعدام اليقين يؤثر بصورة خاصة في حياة وسبل عيش العمال الفلسطينيين وأفراد أسرهم مع التساؤل عن السياسات التي ستتبعها الحكومة الإسرائيلية الجديدة حيث أن عملية السلام لا تزال معلقة وأن مصادر الخلاف المستمر بين الجانبين تتمثل في حجز إيرادات الضرائب التي تحصل عليها إسرائيل لتحويلها إلى السلطة الفلسطينية ، وأن المجموعة العربية ترى ضرورة التركيز على هذا الجانب المؤثر مباشرة على الميزانية الفلسطينية وتطالب بوضع حد لهذه التصرفات التعسفية التي تكررت في كل مرة تسعى فيها الدولة الفلسطينية إلى ممارسة حقوقها المشروعة بالانضمام إلى الهيئات والمعاهدات الدولية .
- 8- تدعو المجموعة العربية منظمة العمل الدولية وأجهزتها الدستورية إلى بذل المزيد من الجهود لإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة التراجم الملموس من الجهات المانحة للوفاء بما وعدت به من التزامات مالية وبوجه خاص فيما يتعلق بنتائج المؤتمر الخاص بإعادة أعمار غزة حتى تتمكن منظمة العمل الدولية من أداء واجبها في هذه العملية على أحسن وجه .
- 9- تضمن التقرير تكرار عبارة " الحرب على غزة " وأن المجموعة العربية ترى وجوب استخدام عبارات واضحة وصريحة مثال **الاعتداء الغاشم لسلطات الاحتلال الإسرائيلي على غزة** بالنظر إلى ضخامة الإضرار والدمار الذي خلفته

وفي هذا السياق نرى أن تعبير المدير العام عن " الأسف " : أن تكون التوترات التي حذر منها في تقريره للسنة الماضية بإطلاقه على غزة اسم " مخزون بارود " على وشك الانفجار ، قد اتخذت منحى وخيما خلال الصيف

المنصرم ، ليس من التعبيرات التي ترقى إلى مستوى الحدث الأليم والمرعب .

10 - أشار التقرير إلى تراجع الاقتصاد الفلسطيني ، على خلفية تشديد القيود المفروضة عليه وتوسع المستوطنات الإسرائيلية ولا بد من الترحيب باتساع الفرص المطروحة أمام الفلسطينيين للعمل في سوق العمل الإسرائيلية فلن تكون هذه الإجراءات محل ترحيب من المجموعة العربية باعتبارها لا تخدم المصالح الفلسطينية في ضوء نسبة نمو القوى العاملة المرتفعة وعلى منظمة العمل الدولية الدفع بمزيد من القوة والإصرار نحو تنمية وانعاش الاقتصاد الفلسطيني القادر على توفير مزيد من فرص العمل للفلسطينيين على أراضيهم وتقليل اللجوء للعمل في السوق الإسرائيلية ومعالجة الوضع من جذوره وفق استنتاج المدير العام لمكتب العمل الدولي ومفاده أن العبئ المزدوج لاستمرار الاحتلال والمستوطنات لم يسمح بتطوير الاقتصاد الفلسطيني وتوفير فرص عمل كافية من حيث العمل اللائق .

11 - يرى المدير العام لمكتب العمل الدولي أن التعاون بين الهستدروت والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين " أمر مثنى " غير أن ثلث الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي وأكثر فأكثر في المستوطنات لا يتمتعون بفوائد المفاوضة الجماعية وغير ذلك من آليات سوق العمل المنظمة الأمر الذي يستوجب في المقام الأول تدخلات سريعة وحاسمة من منظمة العمل الدولية لضمان حقوق العمال الفلسطينيين وحمايتهم من شتى أشكال الاستغلال والتمييز وفقاً لتشريعات العمل النافذة والمبادئ السامية لمنظمة العمل الدولية ومعايير العمل الدولية ، وبالتالي يكون التعاون بين الهستدروت والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أكثر جدية .

12 - التأكيد على المطالب العربية المتكررة بضرورة تعديل عنوان ملحق تقرير المدير العام وفق نص الفقرة الأولى من مقدمة التقرير المعروف على الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي والتي تنص على : " عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (1980) . حيث أن مضمون التقرير يعبر عن قرار المؤتمر لعام 1980 وكذلك قرار المؤتمر لعام 1974 بشأن سياسات التمييز وانتهاك الحقوق والحريات النقابية بينما عنوان التقرير الحالي لا يعبر عنها " .

13 - أشار التقرير إلى أنه لا تلوح في الأفق أية بوادر لإنهاء الاحتلال وتحركات جدية جديدة في اتجاه حل الدولتين ولئن كان يتعين أن تأتي أية مبادرة من المجتمع الدولي فأنها بحاجة أيضاً إلى التزام حقيقي من جانب إسرائيل والسلطة الفلسطينية على حد سواء . وفي هذا الصدد الجدير بالذكر أن خيار السلام خيار إستراتيجي عربي تلتزم به جميع البلدان العربية بما فيها دولة فلسطين غير أنه وفي كل مرة تمتد يد السلام إلى إسرائيل تقابل بمزيد من التعقيدات التصعيدية وبوجه خاص مزيد من التوسع في المستوطنات الإسرائيلية ومحاولات قطع التواصل الجغرافي اللازم لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وهذه الأمور تؤكد في التقرير بالتعبير على أنه إذا استمرت

الاتجاهات الحالية ، لن يلبث أن يصبح من العسير أن نرى كيف يمكن بناء دولة فلسطينية قابلة للاستمرار ضمن حدود 1967 .

14 - تتفق المجموعة العربية مع المدير العام لمكتب العمل الدولي على الاستنتاجات والملاحظات الختامية التي تم التوصل إليها من خلال رصد وتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظروف الإنسانية المأسوية التي يمر بها العمال والشعوب العربية في الأراضي العربية المحتلة في ظل استمرارية الاحتلال الإسرائيلي وبوجه خاص ما جاء في الفقرة 129 : لا تزال العقبات الرئيسية قائمة : القيود الناشئة عن الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات ما انفكت تترسخ على نحو متزايد في الأراضي المحتلة وهناك شعور بأن الحيز المتاح أمام تنمية المجتمع الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين ذات سيادة في نهاية المطاف ، حيز ما فتى يتناقص باستمرار . وعلى الرغم من أن المجموعة العربية لم تتفاجأ بمثل هذه الملاحظات الختامية المتكررة في التقارير السابقة وقد تبقى مثل غيرها حبراً على ورق حيث أن التقرير الحالي لا يتضمن خطة أو برنامج عمل لمنظمة العمل الدولية يساعد على تحسين الأوضاع السائدة الأمر الذي يستوجب بذل المزيد من الجهد من المدير العام لمنظمة العمل الدولية وأجهزتها الدستورية للاستجابة إلى المطالب العربية المتكررة على مدار عدة دورات لمؤتمر العمل الدولي وبوجه خاص ما يلي:

أ. صياغة الاستنتاجات و الملاحظات الختامية الواردة في التقرير في شكل خطة عمل يتم تمويلها وتنفيذها بالأساس من منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع الجهات العربية والإقليمية والدولية المانحة وتحديد المسؤوليات وادوار مختلف الجهات القادرة على تنفيذ جزء من هذه الخطة حتى لا تبقى الملاحظات الاستنتاجية حبراً على ورق ، على ان تتكفل منظمة العمل الدولية بالجوانب المتعلقة بتشريعات العمل والضمان الاجتماعي وصيانة الحقوق والحريات النقابية وتطبيق معايير العمل الدولية وقضايا التشغيل والأجور وحماية العمال والمساواة بين الجنسين ومكافحة استغلال العماله والتمييز وترسيخ العمل اللائق وتحسين شروط وظروف العمل وغير ذلك .

ب. بذل المزيد من الجهود لدى المجموعات والهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية للتدخل بفاعلية بمزيد من الضغط على سلطات الاحتلال وبالطرق المناسبة لمنع انهيار عملية السلام وتكثيف المفاوضات وتسريع وتيرتها نحو الحل النهائي والعدل لإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء وذلك من خلال الخطوات العملية التالية :

- دعم سعي فلسطين للانضمام إلى الهيئات والمعاهدات الدولية كحق طبيعي واستنكار وإدانة ردة فعل السلطات الاسرائيلية بالتهديد بإيقاف إيرادات الضرائب العائدة لفلسطين على غرار نفس الاجراءات المتخذة في السابق في مثل هذه الخطوات الفلسطينية مع مطالبة المجتمع الدولي بسرعة التدخل للإفراج عن الإيرادات المحتجزة.
- مطالبة اسرائيل بسرعة تحويل المبالغ المالية المتراكمة لدى صناديق ومؤسسات الضمان الاجتماعي إلى فلسطين باعتبارها اشتراكات العمال الفلسطينيين الذين لا سيستفيدون منها في اسرائيل .

- حث البلدان والجهات المانحة على الالتزام بتحويل المبالغ المالية والمعونات التي وعدت بها في المواعيد المحددة لها من أجل انعاش الاقتصاد الفلسطيني وتوفير المزيد من فرص العمل ومكافحة الفقر والبطالة والحد من تدهور أوضاع وحقوق العمال وأسرهـم .
- إدانة خطط وبرامج توسيع المستوطنات الاسرائيلية وتهويد القدس ومصادرة الاراضى مع المطالبة برفع الحصار على غزه وإزالة القيود المفروضة على تنقل الأشخاص والسلع والموارد ومستلزمات واحتياجات القطاعات الانتاجية والاقتصادية المختلفة نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي .
- وضع تصور وخطة واضحة حول كيفية مساهمة منظمة العمل الدولية في عملية إعادة أعمار غزة .
- إيجاد الحلول المناسبة للتصدى لاستمرارية انتهاك الحقوق والحريات النقابية وحقوق العمال الفلسطينيين وحمائتهم في سوق العمل الإسرائيلية ووضع حد للخروقات الصريحة لقوانين العمل الإسرائيلية ومعايير العمل الدولية ومبادئ وإعلانات منظمة العمل الدولية وبوجه خاص فيما يتعلق بقضايا الاستغلال والتمييز .
- ج. تقديم المزيد من الدعم المادى والفنى من قبل منظمة العمل الدولية من تحقيق المزيد من الانجازات الملموسة للعمال الفلسطينيين وأسرهـم من خلال تفعيل البرنامج المعزز للتعاون التقنى لصالح فلسطين والاراضى العربية المحتلة الاخرى وكذلك برنامج العمل اللائق لفلسطين الذى تم اعتماده مؤخراً .
- د. دعوة المدير العام والاجهزه الدستورية لمنظمة العمل الدولية لايجاد الصيغة المناسبة لإشراك وفود المؤتمر فى مناقشة ملحق تقرير المدير العام بشأن فلسطين والاراضى العربية المحتلة الاخرى فى الجلسة العامة او احدى جلسات المؤتمر بأعتباره جزء لا يتجزأ من تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى مؤتمر العمل الدولي .



رضا
ط / عبد المنعم